

الحاكمية المؤسسية والاقتصادية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان

د. شادي ارشيد الصرايرة

د. نضال علي محمود عباس

قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية عمان الجامعية للعلوم المالية
والادارية جامعة البلقاء التطبيقية

قسم الاقتصاد/كلية الاقتصاد والعلوم
الادارية جامعة الزرقاء - الارد.

nid_abb@yahoo.com

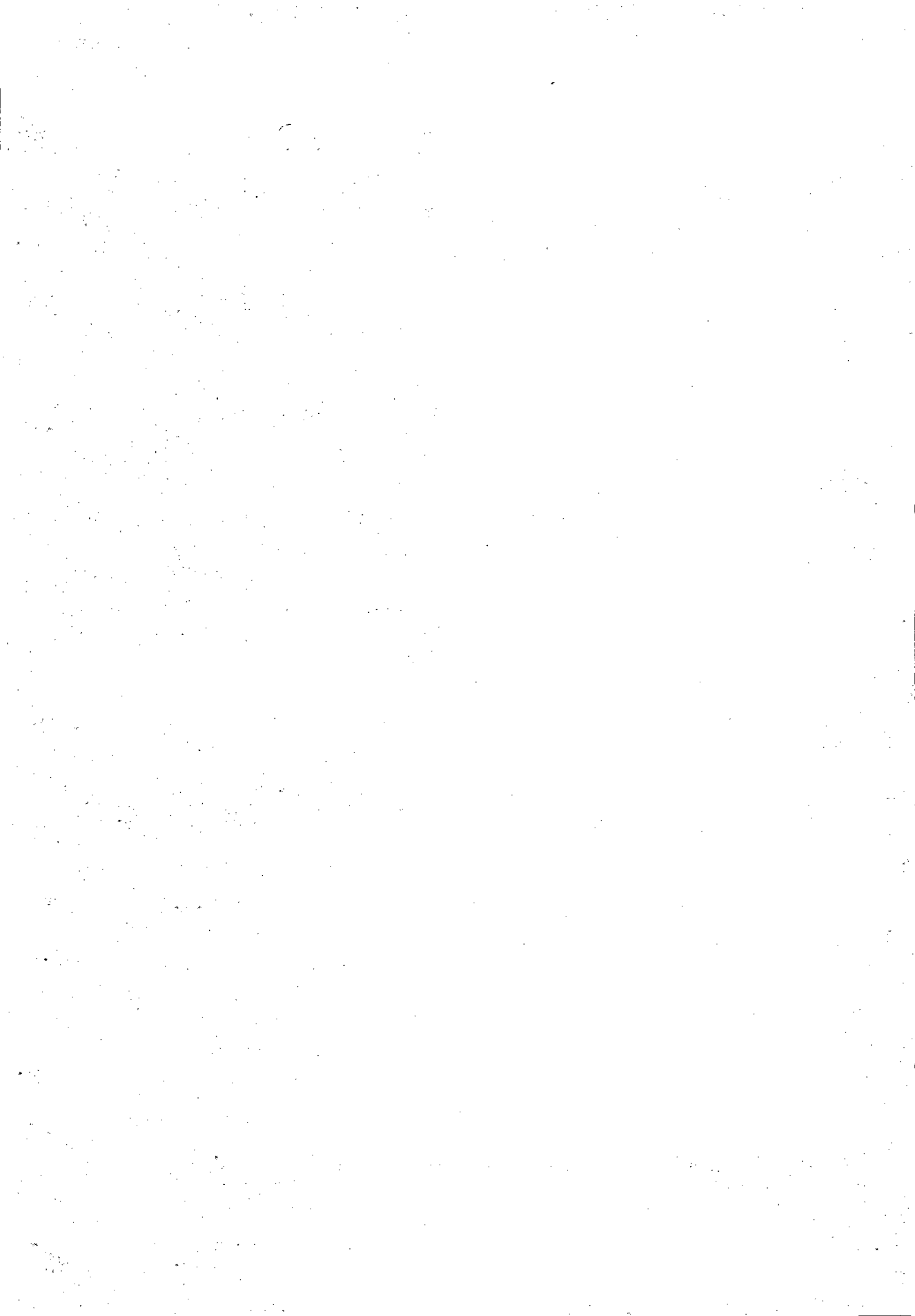
عمان-الاردن

SHADISARIREH@YAHOO.COM

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على جوانب وأبعاد ال حاكمية المؤسسية ومبادئها في الشركات الخدمية في الأردن وقياس أثر حوكمة الشركات على اقتصاد تلك الشركات خلال استبيان على عينة من المديرين ومديري التدقيق في خدمة الشركات وأظهرت الدراسة أن هناك تأثيرا واضح للحوكمة على الاقتصاد ، وأوصت الدراسة أيضا على ضرورة العمل لبذل المزيد من الجهود ومتابعة آخر التطورات فيما يتعلق بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركات من أجل تنمية الاهتمام بدور الاستثمار لتحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال

كلمات مفتاحية : حوكمة الشركات ، الاقتصاد ، شركات خدمية



Abstract

This study sought to identify the intellectual aspects and dimensions of organizational governance and institutional principles in the service companies of Jordan and measure the impact of corporate governance on the economic in the service companies of Jordan through a questionnaire on a sample of managers the directors of the audit in corporate service and the study showed that there is a clear impact of the governance of the economic. the study also recommended the need to work to make more efforts and follow-up of the latest developments regarding the application of the rules of corporate governance in the companies in order to develop awareness and the role of investment to update the legal and regulatory frameworks that provide the necessary protection for investors, which leads to the development of investment and maximize the role of the companies in this field

Keywords: organizational governance, Economic, service companies

المقدمة

يعد موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي تهتم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتهتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم. فمع شيوع ظاهرة العولمة وانهايار الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول، تزايدت أهمية هذا المفهوم في البلدان العربية مع تزايد الممارسات في البورصات المالية للدول العربية، وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية، وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، لذا وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الدول العربية كي تضمن الحفاظ على السمعة المالية والمحاسبية، والكفاءة الاقتصادية لشركاتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها (السعدني، 2007).

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في استقرار الأسواق المالية، وزيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية وتعزيز الأداء المالي للشركات وتحقيق توازن المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، مما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر اقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة (أبو موسى، 2008). ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعظيم دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها في دعم الاقتصاد .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعزو كثير من الباحثين أسباب فشل العديد من المشاريع التجارية أو الخدمية أو الصناعية إلى تواضع الثقافة الخاصة في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية فيها، ويستندون بذلك على النتائج التي كشفت عنها التحقيقات التي أجريت حول أسباب انهيار بعض الشركات الكبيرة في دول شرق آسيا أولاً ثم في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا فيما بعد. وعلى الرغم من ضعف نظام الحاكمية المؤسسية المطبق في الشركات يكاد ليكون ظاهرة عالمية تعم الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إلا أن المشكلة التي تعاني منها الدول النامية في هذا المجال تعد أكثر خطورة نظراً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة التي تلحق بصغار المساهمين والفئات الأخرى من أصحاب المصالح. وفي ضوء ذلك، سيتم صياغة مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات وهي :

أ- ما درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الخدمية المدرجة

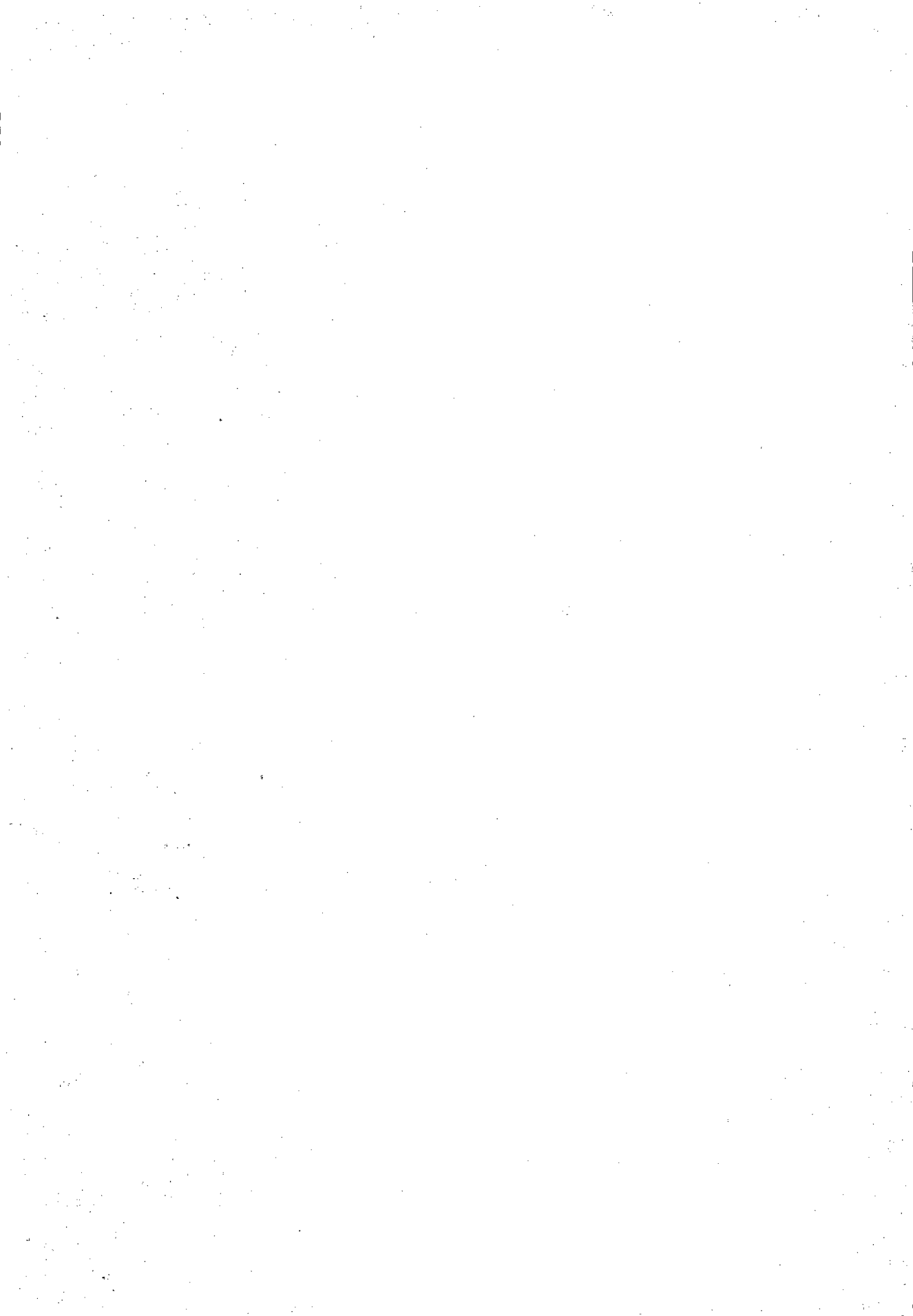
في بورصة عمان؟

ب- ما أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات

الخدمية المدرجة في بورصة عمان

3-1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة وبشكل أساسي من خلال الدور الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية ومبادئها في الاقتصاد الأردني إذ أن مبادئ الحاكمية المؤسسية تعد من أهم الركائز الأساسية في تعزيز مكانة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، حيث تعد الشركات الخدمية من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، والتي ينبغي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني وذلك من خلال إثبات مصداقيتها وشفافيتها بهدف زيادة اطمئنان المساهمين لها وبإبقي الجهات المعنية أيضاً.



أهداف الدراسة

- ستسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق عدد من الأهداف، نذكر منها ما يأتي:
- أ- التعرف على الجوانب الفكرية والأبعاد التنظيمية للحاكمية المؤسسية ومبادئها.
- ب- قياس أثر الحاكمية المؤسسية ومبادئها على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية

فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم صياغة فرضية أساسية واحدة مع ست فرضيات فرعية في صورتها العدمية (H_0)، وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

H_01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وينبثق عنها عدد من الفرضيات الفرعية الآتية:

H_01-1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ($A \leq 0.05$).

H_01-2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ($A \leq 0.05$).

H_01-3 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ($A \leq 0.05$).



H₀1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

H₀1- 5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ($A \leq 0.05$).

H₀1-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ($A \leq 0.05$).

الدراسات السابقة

١- دراسة حسين، ومحمد (2012)، بعنوان "أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى أثر حوكمة الشركات على الإفصاح، والشفافية، وجودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وعرض العلاقة التكاملية ما بينهم. حيث قامت بدراسة الشركات المساهمة العامة الجزائرية، واستخدمت الأسلوب المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وانتهت الدراسة بالنتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية التي تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها، وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها، ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، وأوصت الدراسة بمحاولة إلزام الشركات الجزائرية بالالتزام بقواعد حوكمة الشركات، خاصة شركات المساهمة، والشركات المدرجة في البورصة.

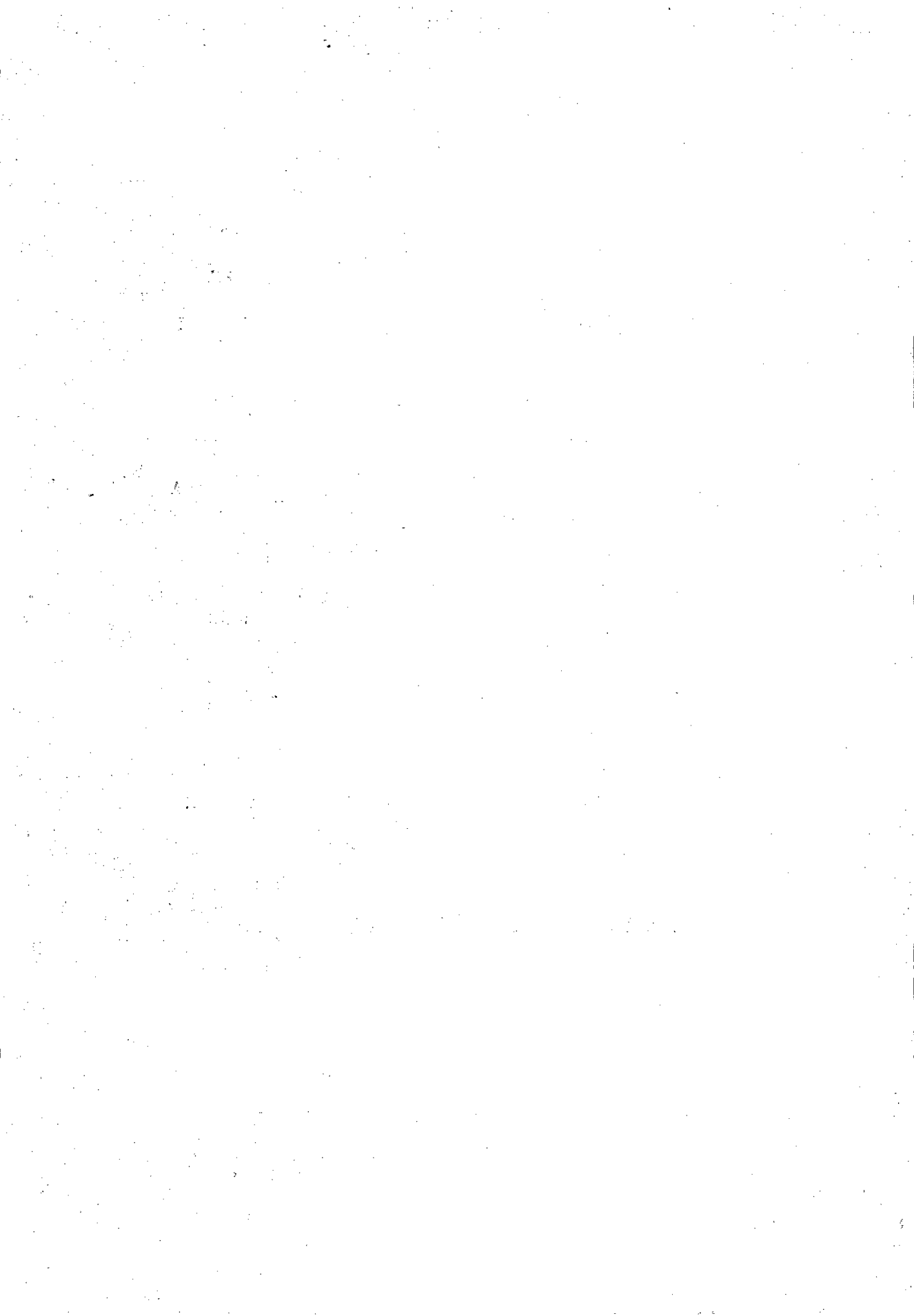
وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المساهمة العامة الجزائرية بالالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

2- دراسة بو سالم، (2012) ، بعنوان: دور الحوكمة المحاسبية في رفع الأداء المالي، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف دور الحوكمة المحاسبية في تعزيز الأداء المالي من خلال إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة المحاسبية للشركات قيد الدراسة، ومستوى العائد على الموجودات المحقق. وكذلك وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة المحاسبية للشركات ومستوى العائد على حق الملكية المحقق، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة المحاسبية للشركات ومستوى نمو المبيعات المحقق. وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إلزام شركات المساهمة الجزائرية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

3- دراسة العبدلي (2012) بعنوان " أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي."

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (114) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة، ومديرين التدقيق الداخلي، العاملين في أقسام المحاسبة، والتدقيق الداخلي في هذه الشركات، وقد استخدم الباحث المنهج



الوصفي التحليل لغرض قياس عينة الدراسة عن طريق استخدام الاستبانة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لتطبيق (دعائم الحاكمية المؤسسية) الإفصاح

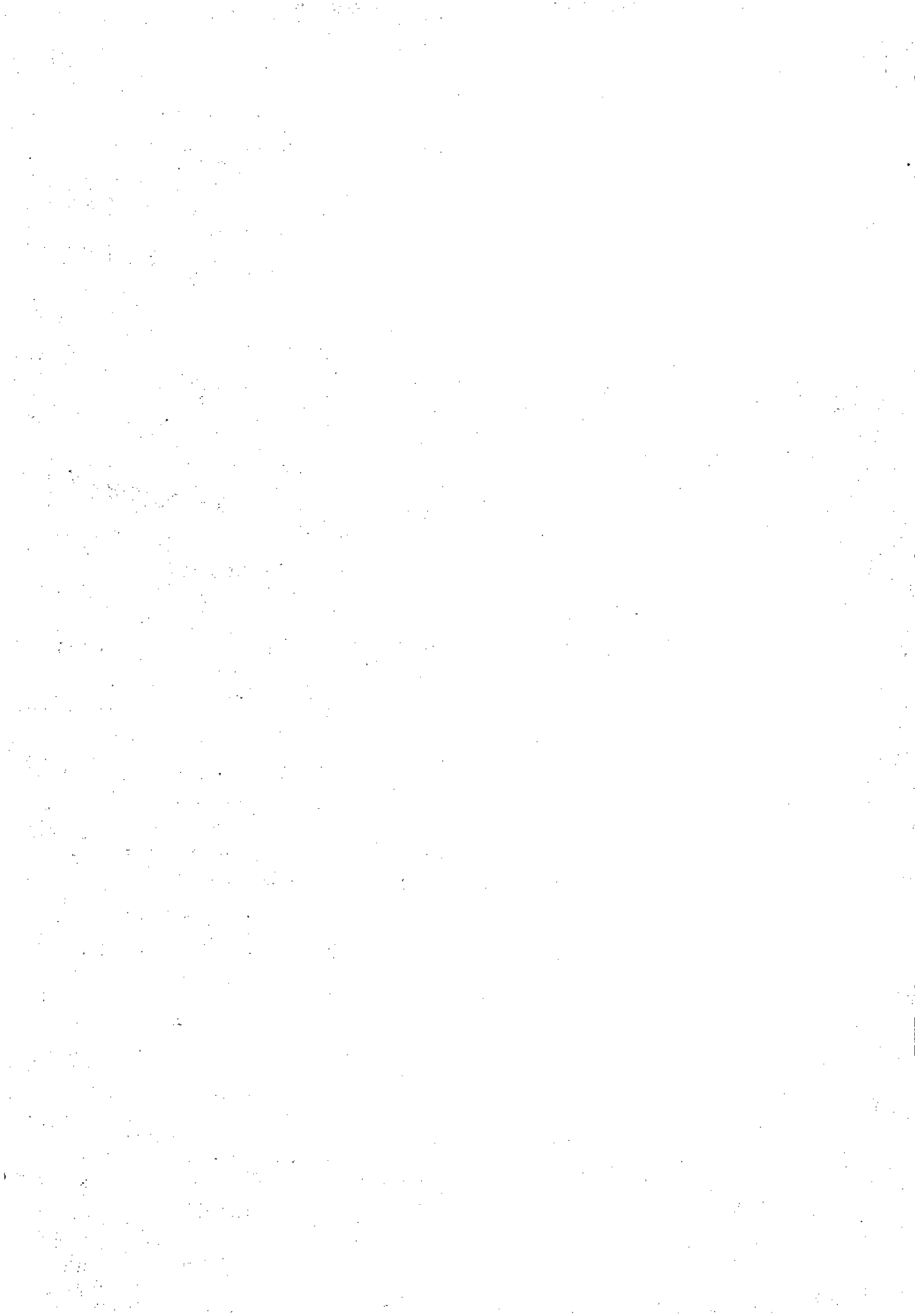
والشفافية، والمساءلة والعدالة والاستقلالية، والقوانين والأنظمة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وفي ضوء النتائج توصلت الدراسة إلى ضرورة التأكيد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية، وذلك لتأثيره الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقيد، والالتزام بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة، إضافة إلى إبداء استقلال المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها، وأهمية التقيد والالتزام بالقوانين، والأنظمة، والتشريعات القانونية النافذة التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم كونها تؤثر على جودة التدقيق الداخلي.

٤- دراسة الشيخ (2012) بعنوان " دور حوكمة الشركات في

تحقيق جودة المعلومات

المحاسبية وإنعكاسها على سعر السهم :دراسة تطبيقية."

هدفت الدراسة التعرف إلى القواعد، والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، والتي تؤثر على سعر السهم، وعلى إيجابيات حوكمة الشركات ومزاياها، وكيفية الاستفادة من تحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يؤثر على سعر السهم، وعلى انعكاسات جودة المعلومات المحققة في ظل تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم لزيادة ثقة المستثمرين الحاليين، والمرتبين في هذه المعلومات، ودراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل لغرض قياس عينة الدراسة عن طريق استخدام الاستبانة. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج، تتلخص في: حرص الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق حوكمة الشركات بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي كان لها تأثير إيجابي على سعر السهم، وجود أساس لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين لكن ما زال بحاجة إلى المزيد من التطوير لتعزيز



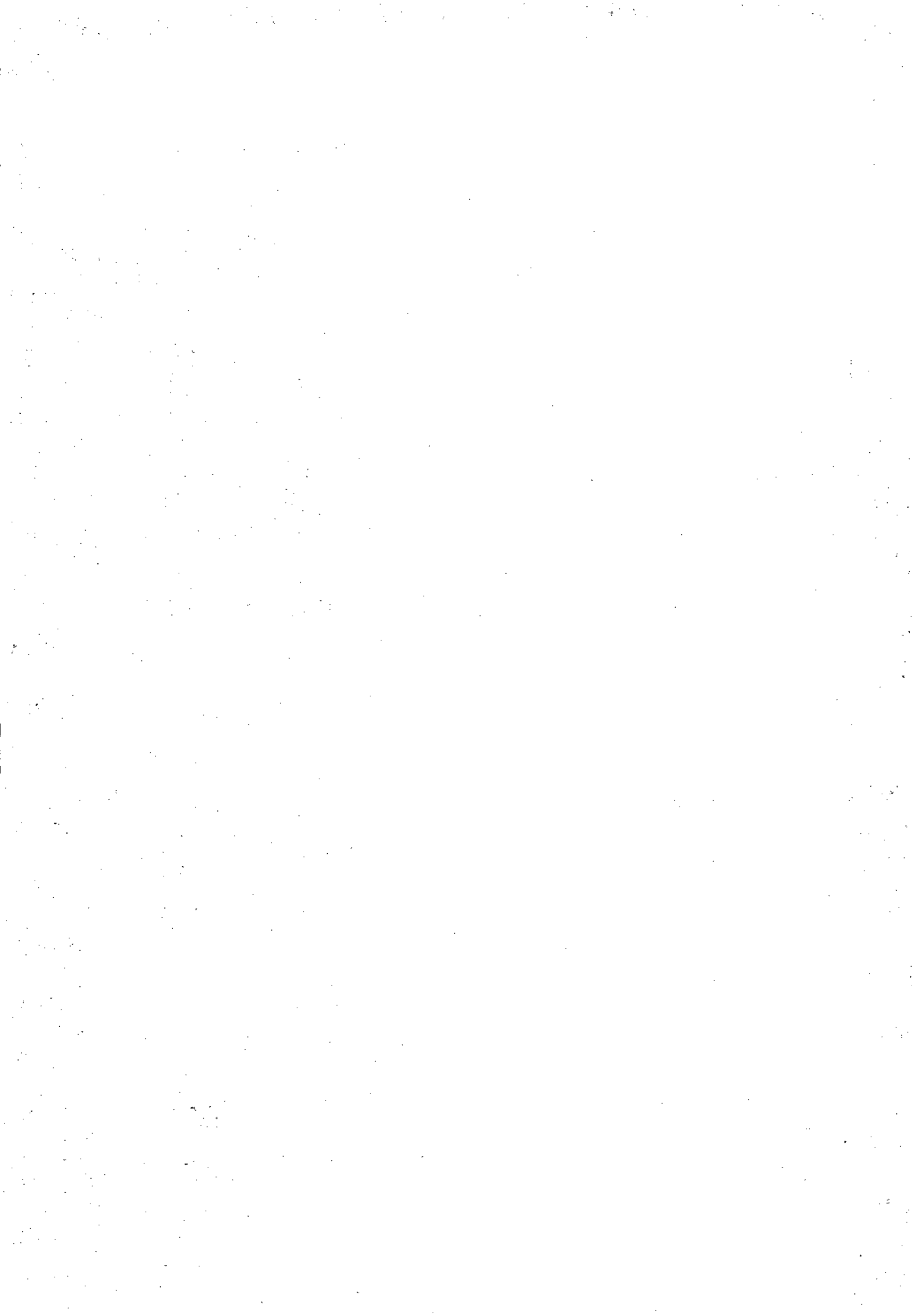
متطلبات الحوكمة، وما قد يطرأ عليها من مستجدات تتعلق بقواعد الحوكمة، وغرس مفاهيم بشكل أعمق، كما أن تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة

فلسطين يزيد من فعالية بعض العوامل المؤثرة على سعر السهم بالإيجاب، فتنطبق الحوكمة ينمي الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة مما يعطي توقعات أي إجابة للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة. وكان من أهم توصيات الدراسة بذل المزيد من الجهود، والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي، والدور الاستثماري في المجتمع، والمحافظة على مستوى كاف، وعادل من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

٥- دراسة آل غزوي (2011) بعنوان : حوكمة الشركات وأثرها على

مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية، وهل هناك علاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية، وهل هناك علاقة بين حجم الشركة، ومستوى الإفصاح المحاسبي. وقامت الدراسة على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية المسجلة في البورصة، واستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي، والانحدار المتعدد باستخدام برنامج spss لاختبار فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة، وزيادة اهتمام الشركات المساهمة بالمسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتعميق الفهم بدور لجنة المراجعة، وأهميتها في الشركات المساهمة، وكذلك يجب على الهيئات المنظمة للشركات المساهمة زيادة الدور الرقابي على الشركات من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات، وإيجاد آلية واضحة، ومحددة للإشراف على تنفيذ



ضوابط حوكمة الشركات، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، ووضع مقياس شامل لقياس أدائها.

٦- دراسة المليجي، (2009) بعنوان: إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر.

هدفت الدراسة إلى الوصول لإطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء على المعايير المحاسبية المصاحبة لعملية تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع، وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي، وعلى المسؤولين عن تنظيم السياسة المحاسبية، وأعضاء هيئة التدريس في مصر، وعلى عينة من (٥٠) شخصاً من مجتمع البحث، (٢٠) من المسؤولين عن تنظيم السياسة المحاسبية في مصر، و (٣٠) من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبية، والمراجعة بالجامعات المصرية، واعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة، وصياغة مشكلة الدراسة وفروضها، وتم ذلك من خلال مراجعة المراجع، والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة المالية والإدارة المالية والتمويل. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: إن محدثات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع تؤثر على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية، ونماذج الإفصاح المحاسبي المطبقة في مصر، وأسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات ذات الاهتمام بتنظيم السياسة المحاسبية في مصر نحو عناصر محدثات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لتنظيم السياسة المحاسبية على قرار بناء المعايير المحاسبية، ونموذج الإفصاح المحاسبي المطبق. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بأثر المحددات الاقتصادية عن اتخاذ قرار بناء المعايير المحاسبية.



٧- دراسة (الشريف، وأبو عجيلة، ٢٠٠٨) بعنوان "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية"

هدفت الدراسة بإطارها النظري إلى التعريف بمفهوم جودة الأرباح، وبيان أهميتها، وعلاقتها بإدارة الأرباح، واستعراض مقاييس جودة الأرباح المبينة في عدة دراسات سابقة، كذلك تطرقت الدراسة إلى بيان مفهوم الحاكمية المؤسسية وأهميتها وعلاقتها بجودة الأرباح. واقتصرت عناصر الحاكمية في هذه الدراسة على عنصر مجلس الإدارة من جوانب ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وحجم مجلس الإدارة واستقلاليتها، وكذلك عنصر لجنة التدقيق من جوانب استقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، ونشاط لجنة التدقيق، وتمثل هذه الجوانب المتغيرات المستقلة وجودة الأرباح المتغير التابع، شملت عينة الدراسة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، التي تحقق شروط الانتماء إلى العينة. وتم الاعتماد في جمع البيانات على المراجع، والدوريات المتخصصة، والتقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة، والنشرات الإحصائية الصادرة من بورصة عمان للأوراق المالية. وأظهرت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة التقارير المالية، وتوصي الدراسة الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد آليات لضمان استقلالية مجالس إدارة الشركات، والعمل على تعزيز استقلالية لجان التدقيق وتفعيل هذه اللجان بداخلها، وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالخبرة المالية.

٨-دراسة مطر، ونور، (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ومحاولة وضع إطار عام مقترح لنظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

تم الاعتماد في جمع بيانات هذه الدراسة على الاستبانة إضافة إلى المقابلة الشخصية لبعض المسؤولين في البنوك، و الشركات الصناعية في بورصة عمان، التي مثلت عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي، يتراوح بين قوي وضعيف مع أفضلية للقطاع المصرفي، ويعزو الباحثان سبب ذلك إلى الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في التحقق من توفر شروط الحاكمية المؤسسية في تلك المصارف، وكذلك حرص المصارف على الالتزام بمقررات منظمة بازل. كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن الضعف في تطبيق نظام الحاكمية المؤسسية يعود لشبوع ظاهرة تسريب المعلومات، ونشر الإشاعات، التي تمارسها الإدارة التنفيذية في بعض الشركات، مما ترك آثارًا سلبية على مناخ الاستثمار في السوق المالي. وأوصى الباحثان الجهات ذات العلاقة في القطاعين المصرفي والصناعي بالاهتمام بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية، وتفعيل دور لجان التدقيق، وإعطائها مزيداً من الصلاحيات، وحث كل من مجلس الإدارة، والإدارات التنفيذية، ومدققي الحسابات، الالتزام بقواعد السلوك المهني وذلك بالحد من الممارسات غير المهنية ولاسيما فيما يتعلق بظاهرة تسريب المعلومات الخاصة، ونشر الإشاعات التي تتعارض مع مبدأ الإفصاح.

٢-٥-٢ الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Alam, and Sahah, 2013) بعنوان

Corporate Governance and its Impact on Firm Risk

هدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين حوكمة الشركات وأثرها على مخاطر الشركة. وحددت هذه الدراسة وجود علاقة بين متغيرات حوكمة الشركات، ومخاطر الشركة لعينة الدراسة المكونة من ١٠٦ شركة باكستانية على مدى فترة زمنية مكونة من ست سنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠). وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وجود تأثير سلبي على مخاطر الشركة، بينما هيكل الملكية، ورئيس مجلس الإدارة ازدواجية يفترض علاقة إيجابية مع المخاطر. وهذا يوفر اتجاه للشركات لتقديم المزيد من السيطرة غير العائلية لمجلس الإدارة، وعدم السماح للبنوك التي لديها حصة أغلبية في مخزونها. وأوصت الدراسة: ينبغي أن يكون لدى الإدارة ملكية معقولة في أسهم الشركة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار في مصلحة الشركة، وزيادة قيمة أسهمها.

٢- دراسة (Venkatraman and Selvam, 2013) بعنوان:

Impact of Corporate Governance Mechanism and Firm Performance with Special Reference to BSE Listed Companies in India.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف آلية حوكمة الشركات التي تؤثر على أداء الشركة، وتم تحليل ورقة استقلال المجلس، والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة بومباي (BSE 100) خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن آلية حوكمة الشركات التي أدرجت ملكية المروجين. وأوصت الدراسة بإجراء الدراسة نفسها في أوقات مختلفة، وأوصت أيضاً باختيار الدراسة نفسها على عينات مختلفة.



٣- دراسة (Theodore and Michael, 2011)، بعنوان:

The Corporate Governance Model of the Shipping Firms: Financial Performance Implications.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف نموذج حوكمة الشركات المطبق على شركات الشحن اليونانية، التي تجري التعديل للتكيف جراء تحولها من شركات خاصة، أو عائلية إلى هيئات مدرجة، ومتعددة المساهمين، والمتطلبات الصارمة المتعلقة بالأسهم وتحديدا التي تتعلق على وجه التحديد بحوكمة الشركات، ولقد تعهدت هذه الدراسة بإجراء تحقيق لتحديث وتقييمه أثر حوكمة الشركات ومبادئها على الأداء المالي لشركات شحن، وهي على الترتيب: وجود المسؤولين التنفيذيين المتعلقة بالأسرة المؤسسة، تركيز ملكية (الأسهم المملوكة) من قبل أعضاء مجلس الإدارة، ومشاركة أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بعناية من شركات الشحن اليونانية المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية كدراسة حالة. وتوصلت نتائج التحليل إلى أن شركات الشحن الخاصة تقوم بتطبيق نموذج حوكمة الشركات، ولديها اختلافات خصوصية من نهج الإدارة التقليدية مقارنة مع شركات الشحن اليونانية والاسكندنافية، وتشير إلى بعض الفروق في استجابة الأداء المالي لممارسات حوكمة الشركات المشتركة. وأهم ما أوصت به الدراسة إلزام هذه الشركات بتطبيق مبدأ الحاكمية المؤسسية.

٤- دراسة (Boyacioglu and Akdogan, 2010) بعنوان:

Corporate Governance in Financial Institutions: An Application on the Istanbul Stock Exchange.

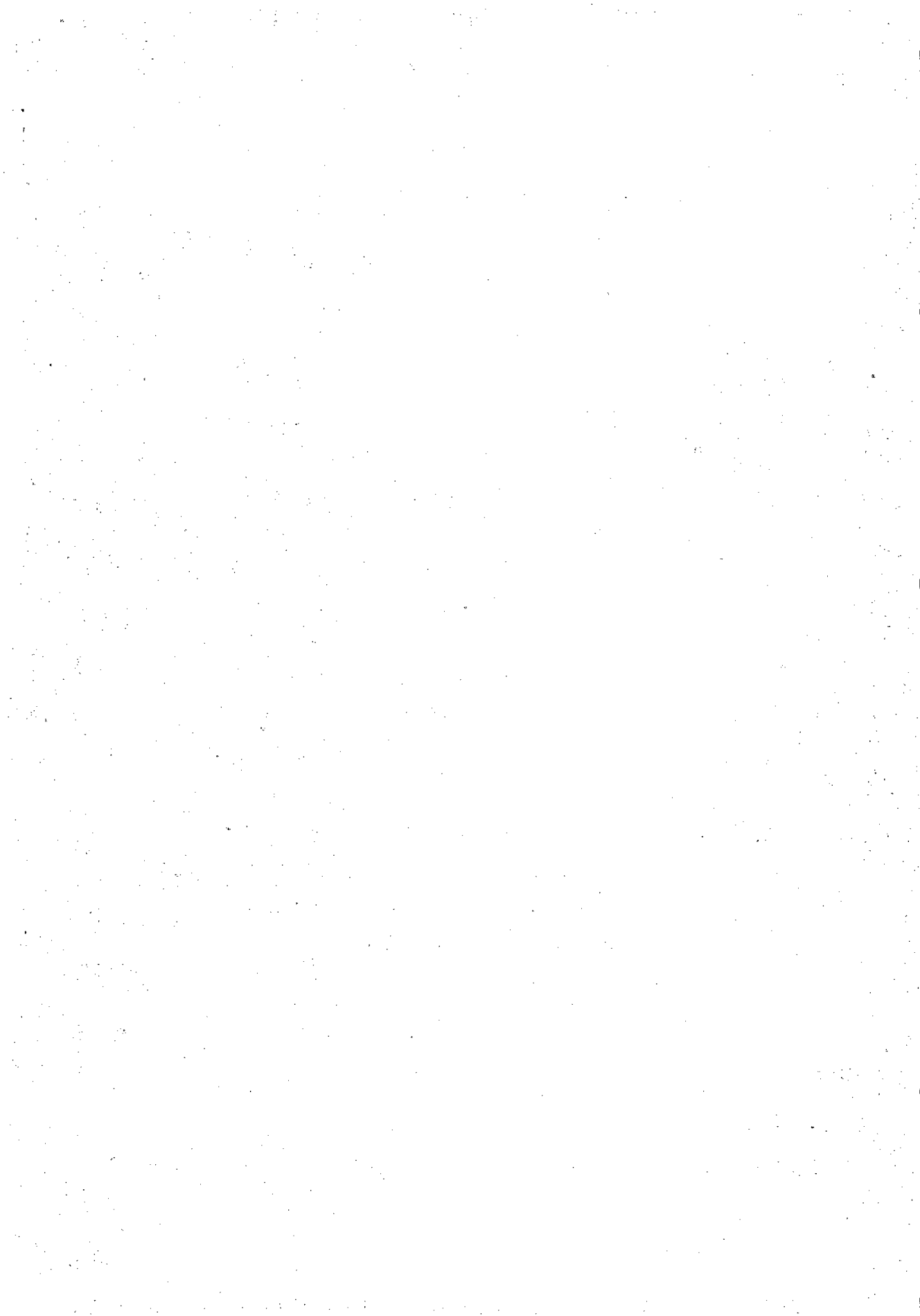
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر حوكمة الشركات في المؤسسات المالية التركية، حيث أن حوكمة الشركات تشكل نظاماً يتم فيه تحديد أهداف الشركة، وتشير إلى السبل الكفيلة في تحقيق هذه الأهداف، وبيان كيفية الأداء من أجل التقييم، حيث أن من شأن حوكمة الشركات أن توفر الثقة اللازمة على مستوى الشركات والاقتصاد بشكل عام، وهو أمر ضروري لاقتصاد السوق لتعمل بشكل



صحيح، وخاصة الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد التي يمكن أن تتجم عن القصور في حوكمة الشركات في المؤسسات المالية، والحث على إعطاء العناية الخاصة بحوكمة الشركات المالية بشكل خاص. ولقد تم التعرف في هذه الدراسة إلى مدى تطبيق المؤسسات المالية المتداولة في بورصة إسطنبول لمبادئ الحوكمة، ولقد تم استخدام 100 مؤشر يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن رأس المال لتقييم مجلس الإدارة، وقد أعطيت كل شركة التقييم الخاص بها، ولتحقيق هذا الغرض تم تحليل البيانات لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مستوى توافق الشركات مع مبادئ حوكمة الشركات، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وتبين أيضا أن الشركات التي تقوم بتطبيق أعلى للحوكمة في الشركات كان معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والمستثمرين أعلى من غيرها. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المالية التركبية، باعتبار أن حوكمة الشركات تشكل نظاما فاعلا يتم بموجبه تحديد أهداف الشركة.

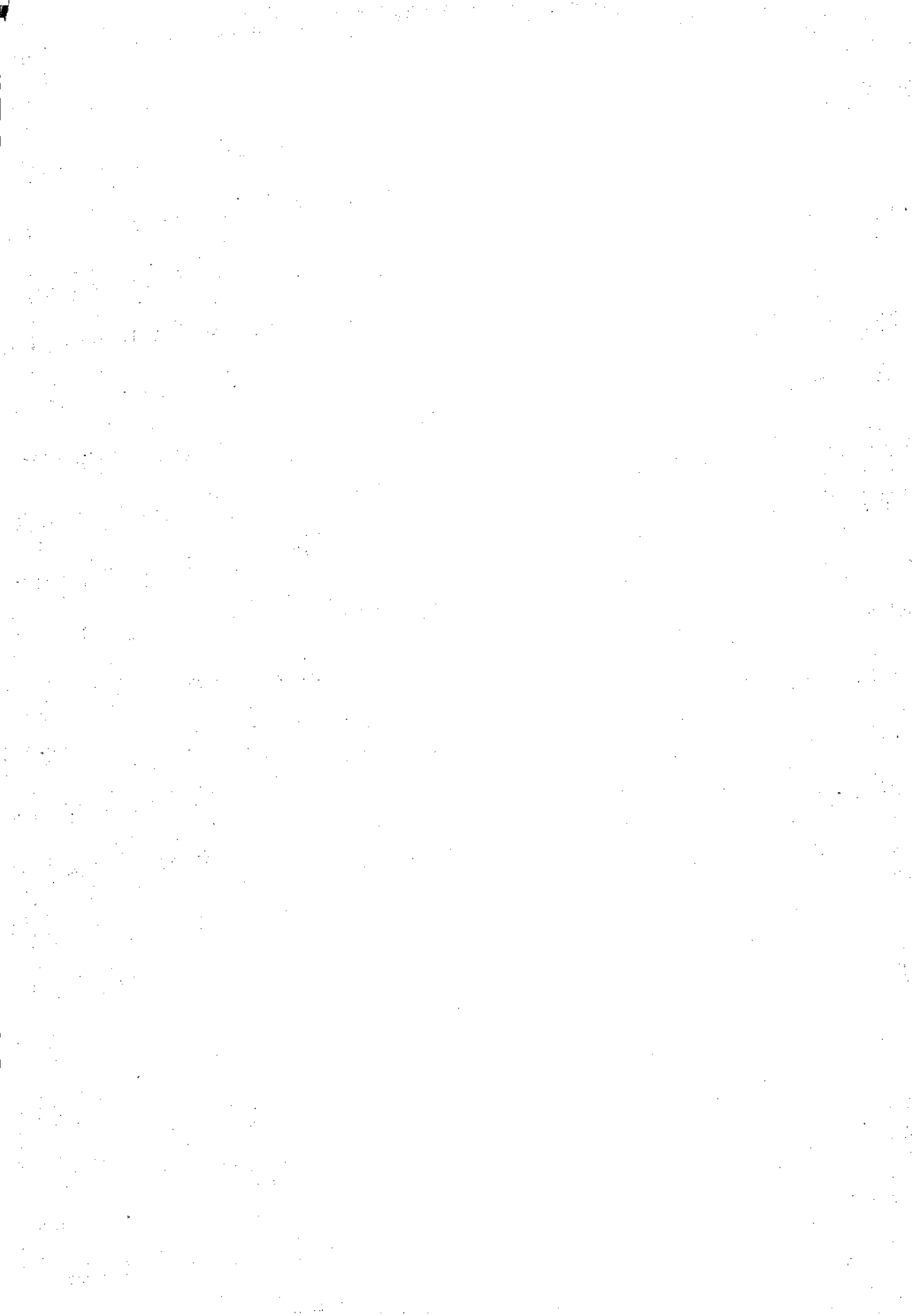
الحاكمية المؤسسية

وصفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD) حوكمة الشركات بأنها الأساس الذي يحدد بموجبه توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003)



وعرفها تقرير (Cadbury,1992) بأنها نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب (حماد، 2008) ولتكون بذلك من الركائز التي تقوم عليها المنشآت، وقد ظهرت عدة لجان ومنظمات تنادي بتطبيق الحاكمية وأشهرها لجنة Cadbury,1992 التي وضعت التقرير أعلاه وحددت فيه 19 مجالاً لمبادئ الحاكمية ، كما وضعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD,2004) نموذجاً محدثاً للحاكمية المؤسسية بستة مبادئ كان لها مضمون عالمي واسع الانتشار، وهي(ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية وحماية حقوق المساهمين والملكية، والمساواة بين المساهمين، وضمان دور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة)

إن الحاكمية المؤسسية، وما تحويه من مبادئ لو طبقت بشكل صحيح جعلت المستثمرين أكثر اطمئناناً على استثماراتهم، وبالتالي لزادت من ثقتهم بأسواق الأوراق المالية، كون هذه المبادئ توفر لهم الحماية العادلة والمتساوية لحقوقهم وتضمن تزويدهم بمعلومات مالية تتمتع بجودة عالية و تحقق الإفصاح والشفافية وتعكس صحة وحقيقة الأوضاع المالية للشركة. والسوق الأردنية، كغيرها من الأسواق العالمية، تواجه نفس التحديات في موضوع تطبيق نظام جيد للحاكمية المؤسسية لتسريع انخراطها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال العمل على زيادة الوعي في تطبيق الحاكمية المؤسسية، وتحقيق اختراق نوعي في أسلوب ونمط إدارة الشركات الأردنية إلى المدى الذي مكنها من الوصول إلى حالة أكثر شفافية ومؤسسية، مما يعزز قدراتها على خدمة وحماية مصالح المساهمين ومختلف أصحاب المصالح الآخرين ذوي العلاقة بالشركة.(اسماعيل ، ٢٠١٠) .ظهرت الحاجة إلى الحاكمية المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية



ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢ . مما دعا الحكومة الأمريكية في نفس العام إلى إصدار تشريع جديد أسمته Sarbanes-Oxley Act حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده (القشي والخطيب، ٢٠٠٦) والذي يحمل الشركة وأنظمة الرقابة الداخلية فيها مسؤولية توفير معلومات مالية مضمونة وموثوقة.

وقد أصبح مفهوم الحاكمية المؤسسية محل تركيز واهتمام الأكاديميين ورجال لاقتصاد والسياسة العالمية ليس للبلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة فحسب وإنما للدول النامية أيضًا، لما لهذا المصطلح من ارتباط بتعزيز ثقة المستثمرين في بيئاتهم الاستثمارية على مستوى المنشأة ومستوى الدولة.

إن إنهيار الشركات والأزمات المالية الحادة كانت من أهم الاسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات أو الحاكمية المؤسسية وبالتالي فإن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مصطلح حوكمة الشركات ما يلي (نسمان، ٢٠٠٩، ص ٢٢) (أبو موسى، ٢٠٠٨، ص ٢٠)

١. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء
٢. تحسين الكفاءة الإقتصادية
٣. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ،ووسائل تحقيقها ، ومتابعة الأدوات.
٤. مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأدوات الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس إدارة الشركة والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للشركة
٥. زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصلحة بحوكمة الشركات
٦. عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه
٧. تعزيز المسائلة وتقويم أداء الإدارة العليا.
٨. توفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق ومصالح المصرف والمساهمين.



٩. تحقيق التكامل مع البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية للمصرف.
١٠. المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل مع جلب للإستثمارات الأجنبية
١١. ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.
١٢. مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح الشركة والمساهمة في تحسين أدائه في المد الطويل.

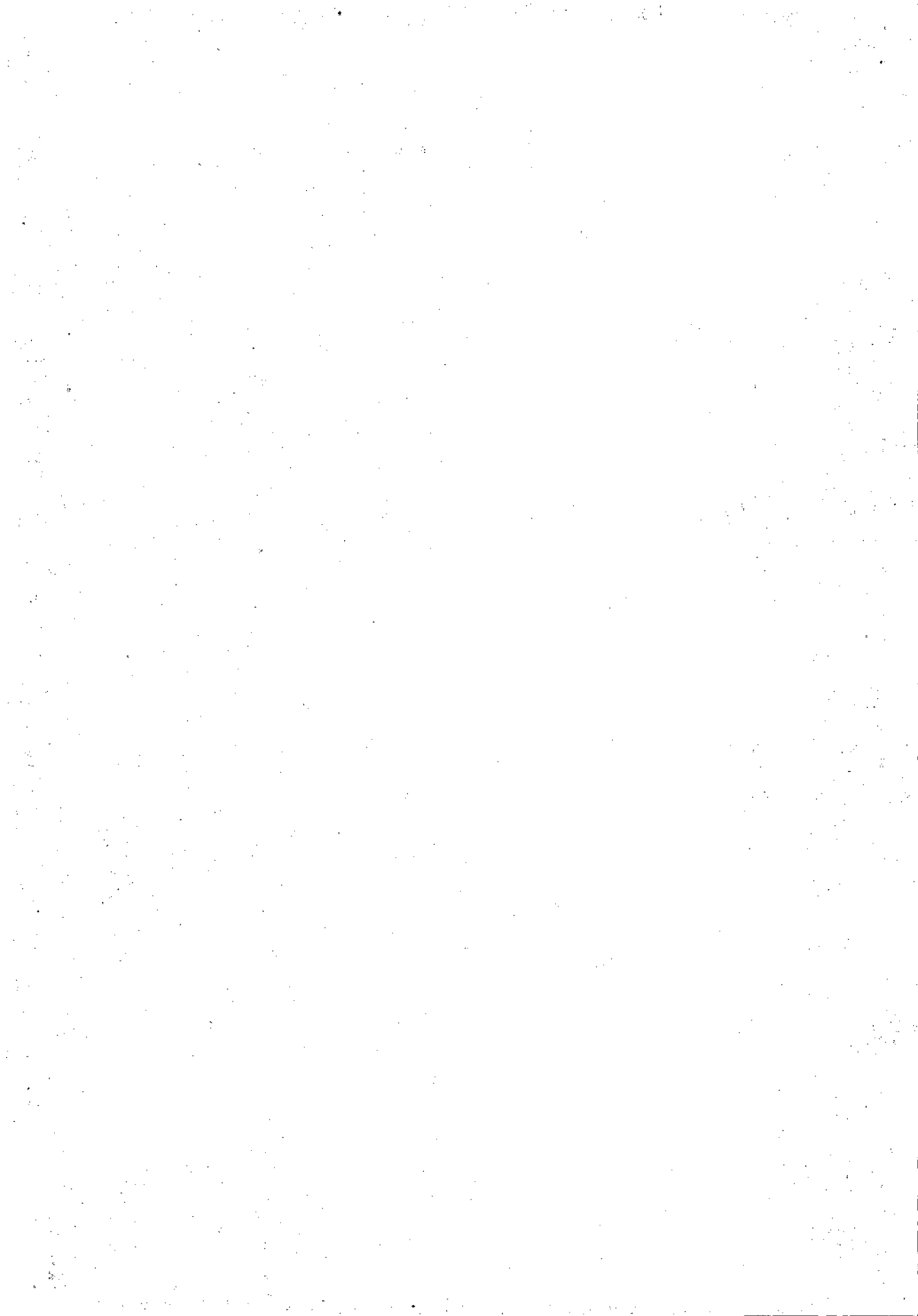
لفترة ليست بعيدة كانا لأكاديميون هم السابقين للخوض في موضوع الحاكمية المؤسسية وجوانبها المتعددة، إلى أن برزت قضية شركة (انرون) وبعض القضايا المماثلة، فكانت بمثابة ناقوس الخطر لجميع الاقتصاديات العالمية ليصبح بعد ذلك موضوع الحاكمية المؤسسية من الأمور المهمة لأي منشأة تتطلع لأن تثبت وجودها وتحافظ على استمراريتها. وتساعد الحاكمية المؤسسية السليمة على خفض المخاطر في الشركة، وربما تحسن أسعار أسهمها في السوق، كما تحسن الحاكمية المؤسسية من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ومن جودة إنتاج الشركة السلعي أو الخدمي، وتساهم في دعم الشفافية في عمليات الشركة كما تعزز ثقة المجتمع في مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها (القطاونة، ٢٠١١)

إن المبادئ المتعارف عليها للحاكمية المؤسسية والمعمول بها هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث كان هناك خمسة مبادئ جرى عليها تعديل في عام ٢٠٠٤ لتصبح ستة مبادئ ويمكن تلخيصها على النحو التالي: (يوسف، ٢٠٠٧)

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية: يجب أن يتضمن إطار الحاكمية المؤسسية كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.



٢. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقه في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
٤. دور أصحاب المصالح في اساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة : وتشمل احترام حقوق أصحاب المصالح القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
٥. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبدون تأخير.



٦. مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية

نوع الدراسة

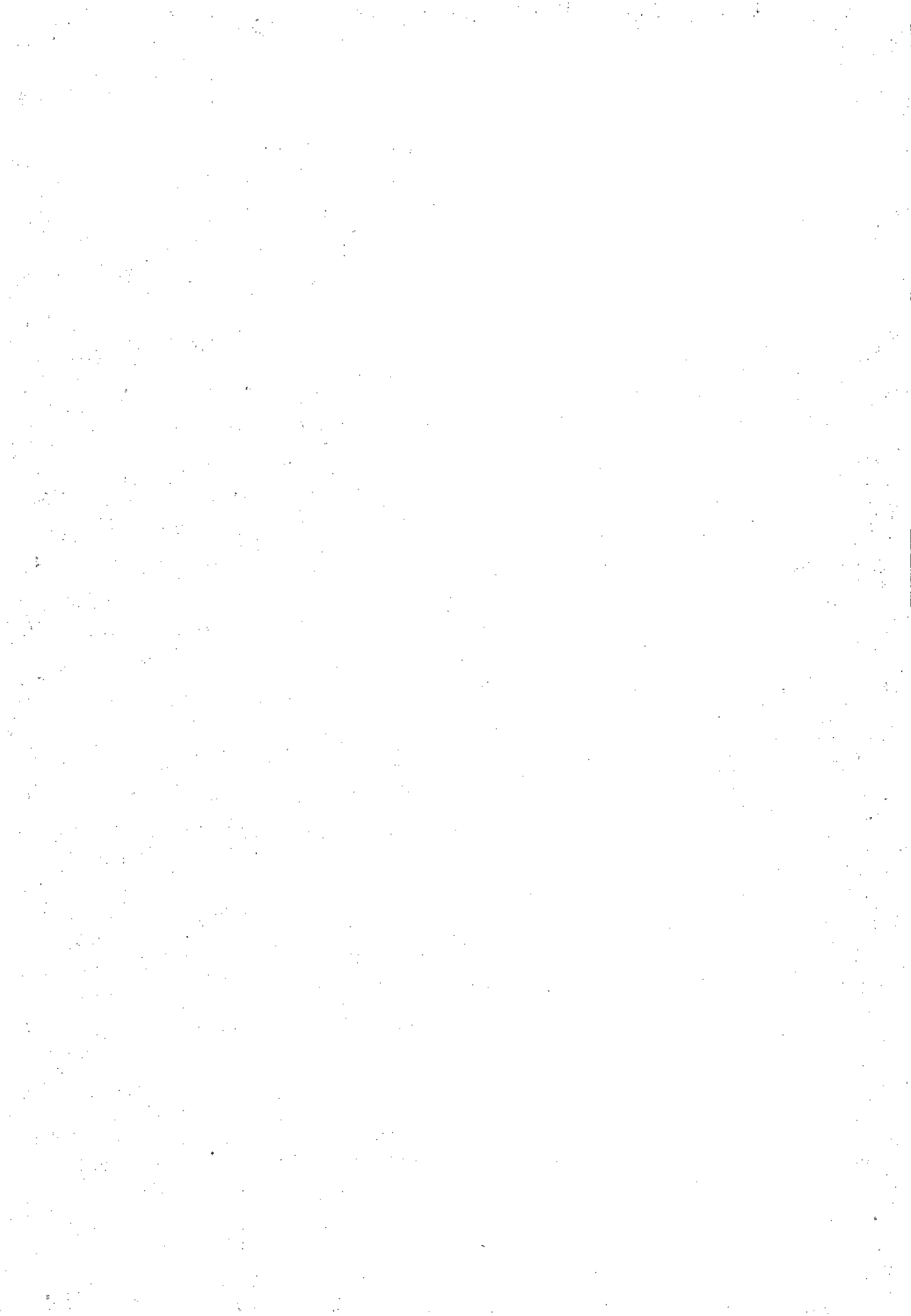
يمكن أن تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية حيث إن هناك قصوراً . على حد علم الباحث . في الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية بالدراسة والبحث، ولذا فالدراسة الاستطلاعية ستتيح للباحث فرصة التعرف مبادئ الحوكمة المؤسسية وأثرها على الاقتصاد للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ويكون ذلك من خلال الإطلاع على البحوث السابقة التي لها صلة بمشكلة الدراسة، والرجوع إلى الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بالبحث من قريب أو بعيد، وأيضاً الرجوع إلى ذوي الخبرة العلمية والعملية بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

لجأ الباحث لاستخدام الاستبيان كأداة للدراسة حيث تمّ اختيار عينة الدراسة من الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان من جميع العاملين بمن هم بصفة مدير ومدير تدقيق داخلي، وبناءً عليه، تمت مخاطبة الجهات المسؤولة ، والحصول على التصاريح المطلوبة، ومن ثم تمّ تحديد حجم العينة بالاعتماد على الجدول الإحصائي لتحديد حجم العينات عند مستوى دلالة "٠,٠٥"، إذ تم توزيع (١١٦) استبيان (92) مسترجع منهم وصالح للتحليل الإحصائي

المعالجة الإحصائية:

لقد تم ترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما استخدم الباحث مستوى الدلالة ٠,٠٥ في اختبار فرضياته، ولتوظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وكذلك الأسلوب الإحصائي الاستدلالي والجدول رقم (١) يوضح عملية الترميز بالتفصيل.



جدول رقم (١) ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات

عدد الفقرات	الترميز	المتغير
١٥	Q1-Q15	ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية
٢٠	Q16-Q35	حماية حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل
٩	Q36-Q44	التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية
٦	Q45-Q50	حفظ حقوق أصحاب المصالح
١٠	Q51-Q60	الإفصاح والشفافية
١٤	Q61-Q74	صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

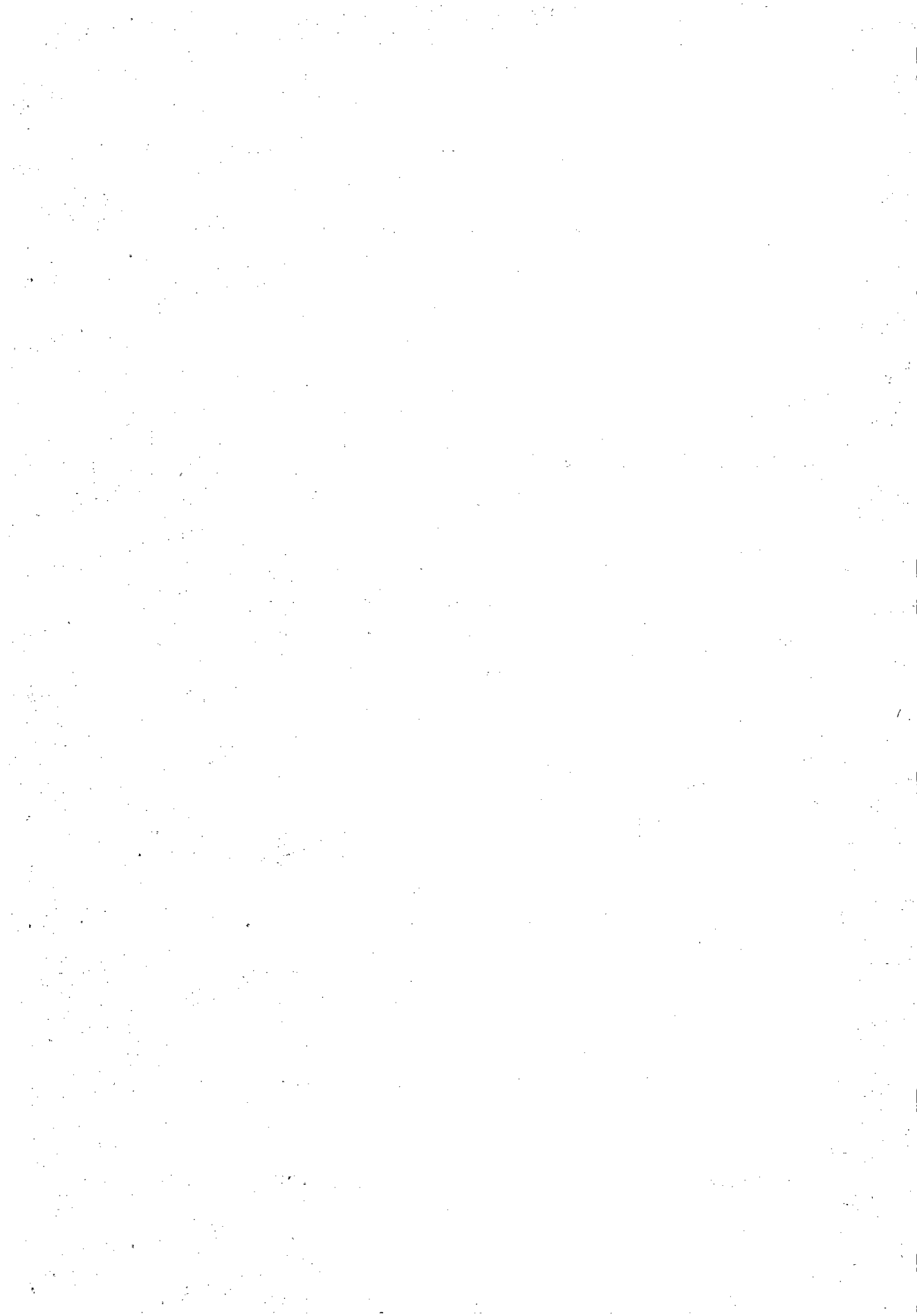
أسلوب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات:

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يلي: مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، حيث تم استخراج النسب المئوية والتكرارات، وذلك لتحليل إجابات العينة عن فقرات الاستبانة وتحديد الأهمية النسبية واتجاه محاور وأبعاد الدراسة، فقد تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

١. اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية
٢. اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية .

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

يقصد بالثبات الدقة والاتساق في أداء الأفراد، والاستقرار في النتائج عبر الزمن، بحيث يعطي اختبار لثبات النتائج نفسها إذا طبق على المجموعة نفسها من الأفراد مرة أخرى.



لقد تم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة من خلال احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للإتساق الداخلى، حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (٠,٦٠)، وكلما اقتربت القيمة من (١) واحد أي (١٠٠%)، دلّ هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) نجد أن نتيجة كرونباخ ألفا الكلية كانت (٩٨,٥٧)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

جدول رقم (٢)

صدق وثبات أداة الدراسة للمتغيرات

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
المتغيرات المستقلة (الحاكمية المؤسسية)	٧٤	%٩٨,٣٤
- مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية	١٥	%٩٣,٤٨
- مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل	٢٠	%٩٥,٥
- مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية	٩	%٩٢,٧٨
- مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح	٦	%٨٥,٩٢
- مبدأ الإفصاح والشفافية	١٠	%٩١,٣٤
- مبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	١٤	%٩٣,٧٧
المؤشر الكلي	٨٤	%٩٨,٥٧

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

وصف خصائص عينة الدراسة:

هدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، الخبرة في مجال العمل، المؤهل العلمي، والجداول التالية توضح إجابات العينة حول المعلومات الشخصية.

(١) الجنس:

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %	المخطط التوضيحي
نكر	٨٠	٨٧,٠	
أنثى	١٢	١٣,٠	
المجموع	٩٢	%١٠٠	

نلاحظ أن ٨٧% من العينة تكور والباقي إناث

(٢) العمر:

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %	المخطط التوضيحي
اقل من ٢٥ سنة	١	١,١	
٢٥-اقل من ٣٠ سنة	٥٣	٥٧,٦	
٣٠-اقل من ٤٠ سنة	١٩	٢٠,٧	
٤٠-اقل من ٥٠ سنة	١٣	١٤,١	
٥٠ سنة فأكثر	٦	٦,٥	
المجموع	٩٢	%١٠٠	

نلاحظ أن ٥٧,٦% من العينة تتراوح أعمارهم بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة تليها ٢٠,٧% منها تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بينما ١٤,١% منها تتراوح أعمارهم بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة و ١,١% من العينة يقل عمره عن ٢٥ سنة.

(٣) الخبرة في مجال العمل:

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

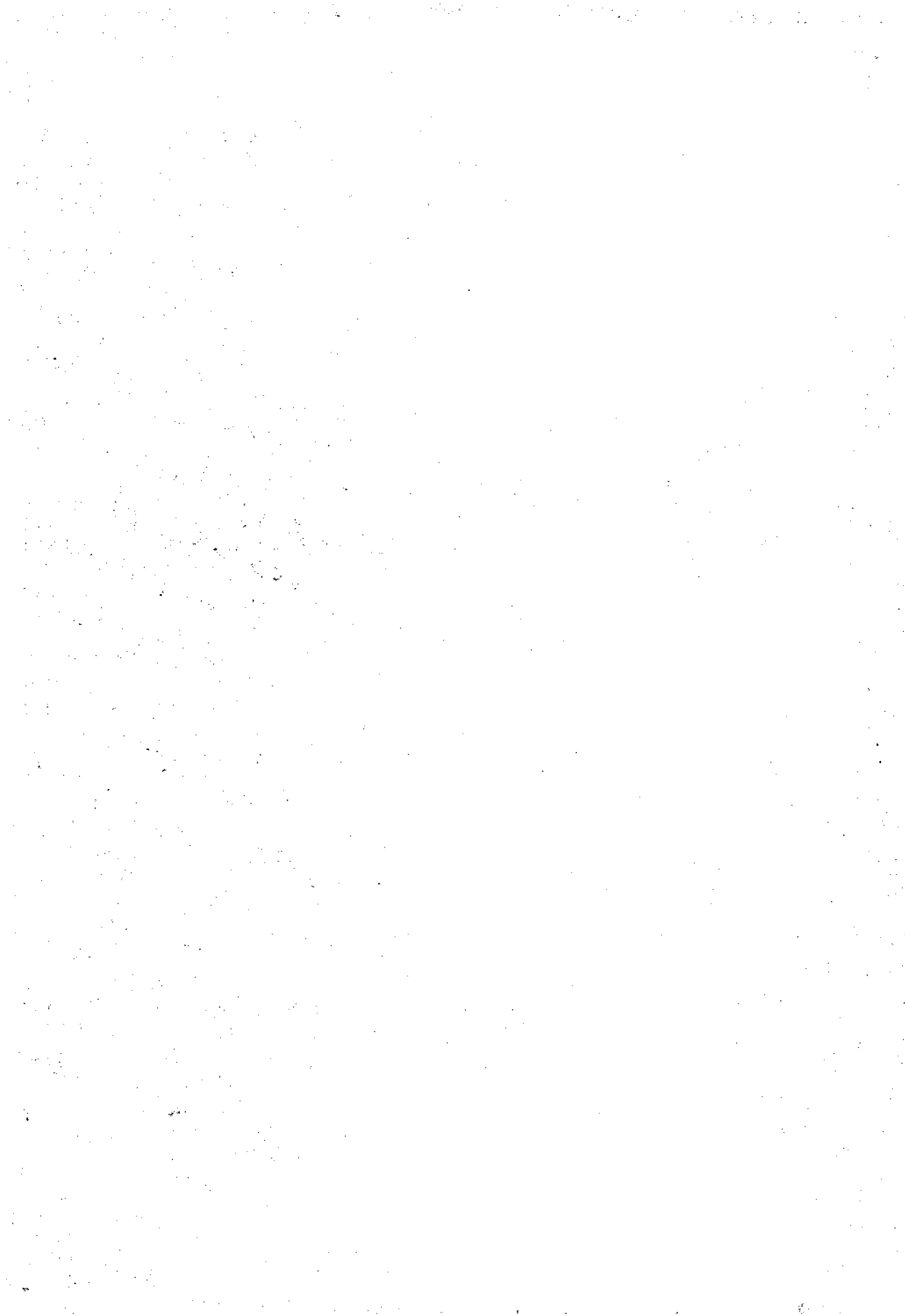
الخبرة	التكرار	النسبة %	الشكل التوضيحي
أقل من ٣ سنوات	-	-	
٣- أقل من ٦ سنوات	٣٧	٤٠,٢	
٦- أقل من ٩ سنوات	٢١	٢٢,٨	
٩- أقل من ١٢ سنة	٣٤	٣٧,٠	
١٢ سنة فأكثر	-	-	
المجموع	٩٢	%١٠٠	

نلاحظ أن ٤٠,٢% من العينة تتراوح خبرتهم بين ٣- أقل من ٦ سنوات بينما ٣٧% منها من ٩- أقل من ١٢ سنة تليها ٢٢,٨% تتراوح خبرتهم بين ٦- أقل من ٩ سنوات

(٤) المؤهل العلمي:

جدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة %	الشكل التوضيحي
دبلوم فما دون	١	١,١	
بكالوريوس	٦٥	٧٠,٧	
ماجستير	١٧	١٨,٥	
دكتوراه	٩	٩,٨	
شهادات مهنية	-	-	
المجموع	٩٢	%١٠٠	



نلاحظ أن ٧٠,٧% من العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس بينما ١٨,٥% منها ماجستير تليها ٩,٨% دكتوراه وأخيرا ١,١% دبلوم
٤-٣-٢ عرض نتائج الدراسة.

أولاً: الحاكمية المؤسسية:

- مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (٧).

جدول (٧) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية

الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العناية	الرقم
١٢	مرتفعة	٠,٦٧٢٥٦	٣,٨٥٨٧	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.	١
٧	مرتفعة	٠,٧٠٢٤٥	٣,٩٦٧٤	يوجد تقسيم للمسؤوليات بين الوظائف التنفيذية والإشرافية.	٢
٩	مرتفعة	٠,٧٢٣٣١	٣,٩٣٤٨	القوائم المالية تعد وفقا للمعايير الدولية.	٣
٨	مرتفعة	٠,٧٧٦٧٤	٣,٩٦٧٤	القوائم المالية تعد وفقا للتشريعات المحلية.	٤
٢	مرتفعة	٠,٥٩٧٠١	٤,١٣٠٤	يعزز نظام الرقابة في الشركة مبادئ الحاكمية.	٥
٦	مرتفعة	٠,٦٩٥٠١	٣,٩٧٨٣	تقوم لجان التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة.	٦
١١	مرتفعة	٠,٨٤١٦٨	٣,٩٢٣٩	يوجد فصل بين الملكية والإدارة.	٧
١٤	مرتفعة	٠,٨٦٥٧٥	٣,٧٢٨٣	توجد تشريعات واضحة.	٨
١	مرتفعة	٠,٦٨٨٠١	٤,٢٩٣٥	التشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين.	٩
٣	مرتفعة	٠,٧٣٣١٥	٤,١٠٨٧	تلتزم الشركة بتضمين	١٠

	التقارير المالية مؤشرات الشفافية والكفاءة.				
١١	تلتزم الشركة بالهيكل الوظيفي والوصف الوظيفي لتحديد المسؤوليات.	٤,٠٦٥٢	٠,٦٩٢٢٥	مرتفعة	٤
١٢	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري.	٣,٨٢٦١	٠,٩٢١١٦	مرتفعة	١٣
١٣	تقوم المؤسسات الرقابية بدورها في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة.	٣,٩٢٣٩	٠,٦٨٣١٤	مرتفعة	١٠
١٤	تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحاكمية المؤسسية.	٤,٠٤٣٥	٠,٧٩٧١٥	مرتفعة	٥
١٥	تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور.	٣,٦٣٠٤	٠,٨٤٧٩٨	متوسطة	١٥
	المؤشر الكلي	٣,٩٥٨	٠,٥٤٥١	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٣,٩٥٨) حيث حملت الفقرة (٩) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص "التشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين" بمتوسط حسابي (٤,٢٩٣٥) وبانحراف معياري (٠,٦٨٨٠١) بينما حملت الفقرة (١٥) أقل درجة متوسطة من الأهمية والتي تنص "تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور" بمتوسط حسابي (٣,٦٣٠٤) وانحراف معياري (٠,٨٤٧٩٨).



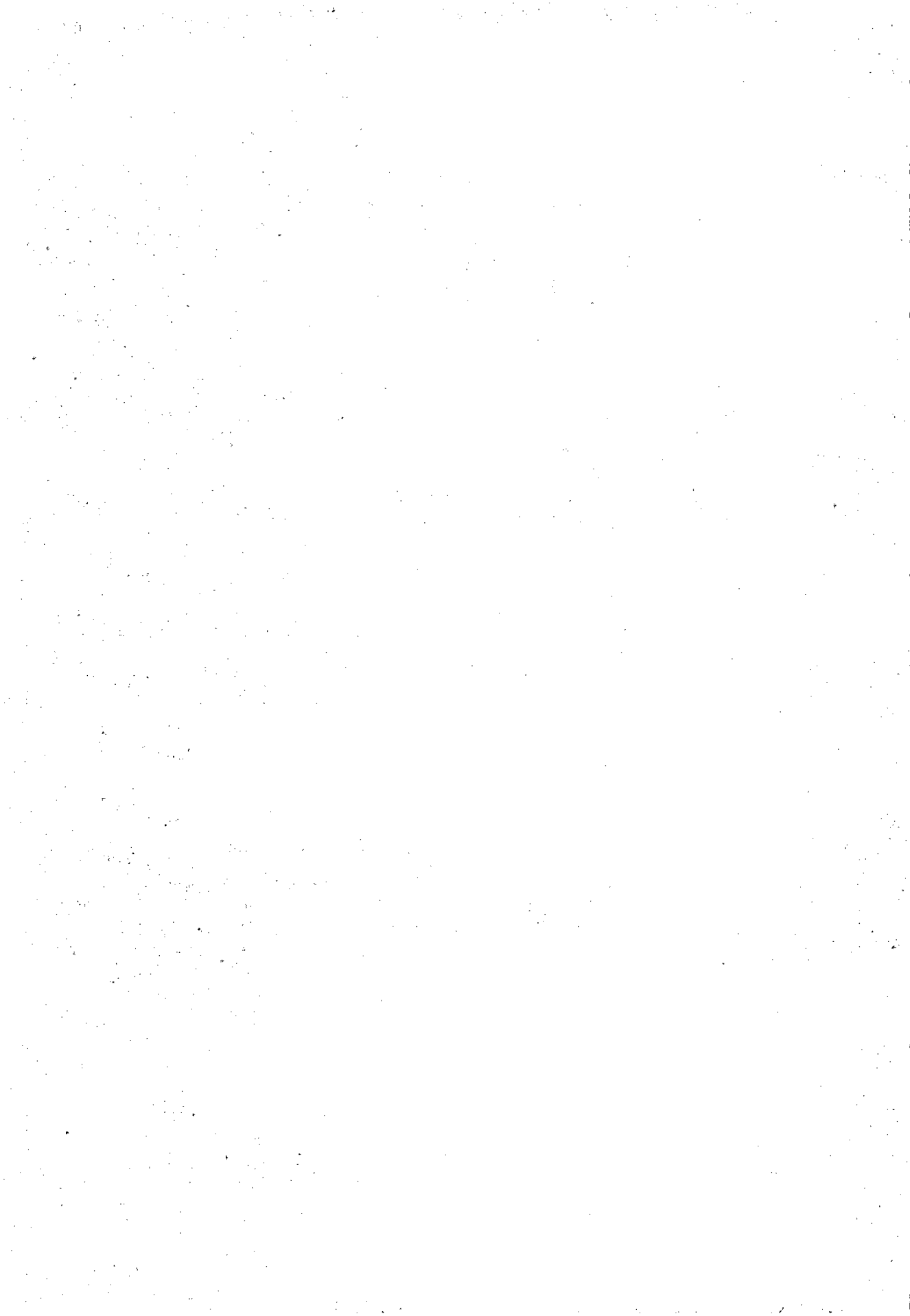
- مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (٨).

جدول (٨) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ الحفاظ

على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل

الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التعبارة	الرقم
١٢	مرتفعة	٠,٨٨٨٦٩	٣,٨٤٧٨	تتميز عملية تداول أسهم الشركة في سوق عمان المالي بالسهولة.	١٦
٦	مرتفعة	٠,٧٦٢٤٦	٣,٩٦٧٤	للمساهمين حق تعيين وعزل المدراء والمدققين.	١٧
١٨	متوسطة	٠,٨٩٣٩٩	٣,٥٥٤٣	يملك المساهمون حق الاشتراك في اقتراح وضع بنود جدول الأعمال.	١٨
١٤	مرتفعة	٠,٨٢٣٦٨	٣,٧٣٩١	لكل مساهم حق الترشيح لعضوية مجالس الشركة.	١٩
٩	مرتفعة	٠,٨٤٤٥٩	٣,٨٩١٣	يملك المساهمون حق إلغاء قرارات مجلس الإدارة.	٢٠
١٣	مرتفعة	٠,٨٦٣٥٤	٣,٨١٥٢	يحق المساهمون مساءلة مجلس الإدارة.	٢١
٢	مرتفعة	٠,٧٨٢٢٥	٤,١١٩٦	يتم تزويد المساهمون بقرارات مجلس الإدارة.	٢٢
١	مرتفعة	٠,٧٩٧٤٥	٤,١٥٢٢	يتم اطلاق المساهمون على إجراءات الإفصاح المالي.	٢٣
٣	مرتفعة	٠,٨٨٣٢٣	٤,٠١٠٩	للمساهمين حق الحصول على المعلومات بشكل دوري.	٢٤
١٦	متوسطة	٠,٨١٧٨٦	٣,٦٥٢٢	تقوم الشركة بالتواصل مع المساهمين والتأكد على حضور اجتماعات الهيئة العامة.	٢٥
١٩	متوسطة	٠,٨٨٢٦٩	٣,٥٣٢٦	تتميز عملية تحويل ونقل ملكية الأسهم بالسهولة.	٢٦
٢٠	متوسطة	٠,٩٤٣٤٦	٣,٥٠٠٠	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس فئة حملة الأسهم بالتساوي.	٢٧
٥	مرتفعة	٠,٨٢٥١٣	٣,٩٧٨٣	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية.	٢٨



٢٩	يوجد وسائل تسهل اشتراك جميع المساهمين بالتصويت.	٣,٩٨٩١	٠,٨٥٧٩٩	مرتفعة	٤
٣٠	يحق للمستثمرين الحصول على المعلومات عن الشركة قبل شراء الأسهم.	٣,٩٤٥٧	٠,٨٥٦٣٢	مرتفعة	٧
٣١	تتوفر سياسات تعويض فعالة لحماية حقوق المساهمين.	٣,٩٢٣٩	٠,٨٦٧٤٠	مرتفعة	٨
٣٢	يتم حماية خصوصية المساهمين في تعاملاتهم المالية الخاصة عند الإفصاح.	٣,٨٤٧٨	٠,٨٥٠٧٩	مرتفعة	١١
٣٣	تتيح الشركة عملية توكيل المساهمين لأشخاص آخرين لحضور الاجتماعات.	٣,٦٤١٣	٠,٨٨٤٣١	متوسطة	١٧
٣٤	للمساهمين الأولوية في امتلاك الأسهم المعلنة للاكتتاب.	٣,٨٥٨٧	٠,٧٩٢٥٧	مرتفعة	١٠
٣٥	للمساهمين حقوق التصويت المتساوية لنفس الفئة من حملة الأسهم.	٣,٧٢٨٣	٠,٩٢٧٠٤	مرتفعة	١٥
المؤشر الكلي		٣,٨٣٤	٠,٦٢٦٦	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٣,٨٣٤) حيث حملت الفقرة (٢٣) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص "يتم اطلاع المساهمون على إجراءات الإفصاح المالي" بمتوسط حسابي (٤,١٥٢٢)

وبانحراف معياري (٠,٧٩٧٤٥) بينما حملت الفقرة (٢٧) أقل درجة متوسطة من الأهمية والتي تنص "يتم معاملة جميع المساهمين من نفس فئة حملة الأسهم بالتساوي" بمتوسط حسابي (٣,٥٠٠٠) وانحراف معياري (٠,٩٤٣٤٦).

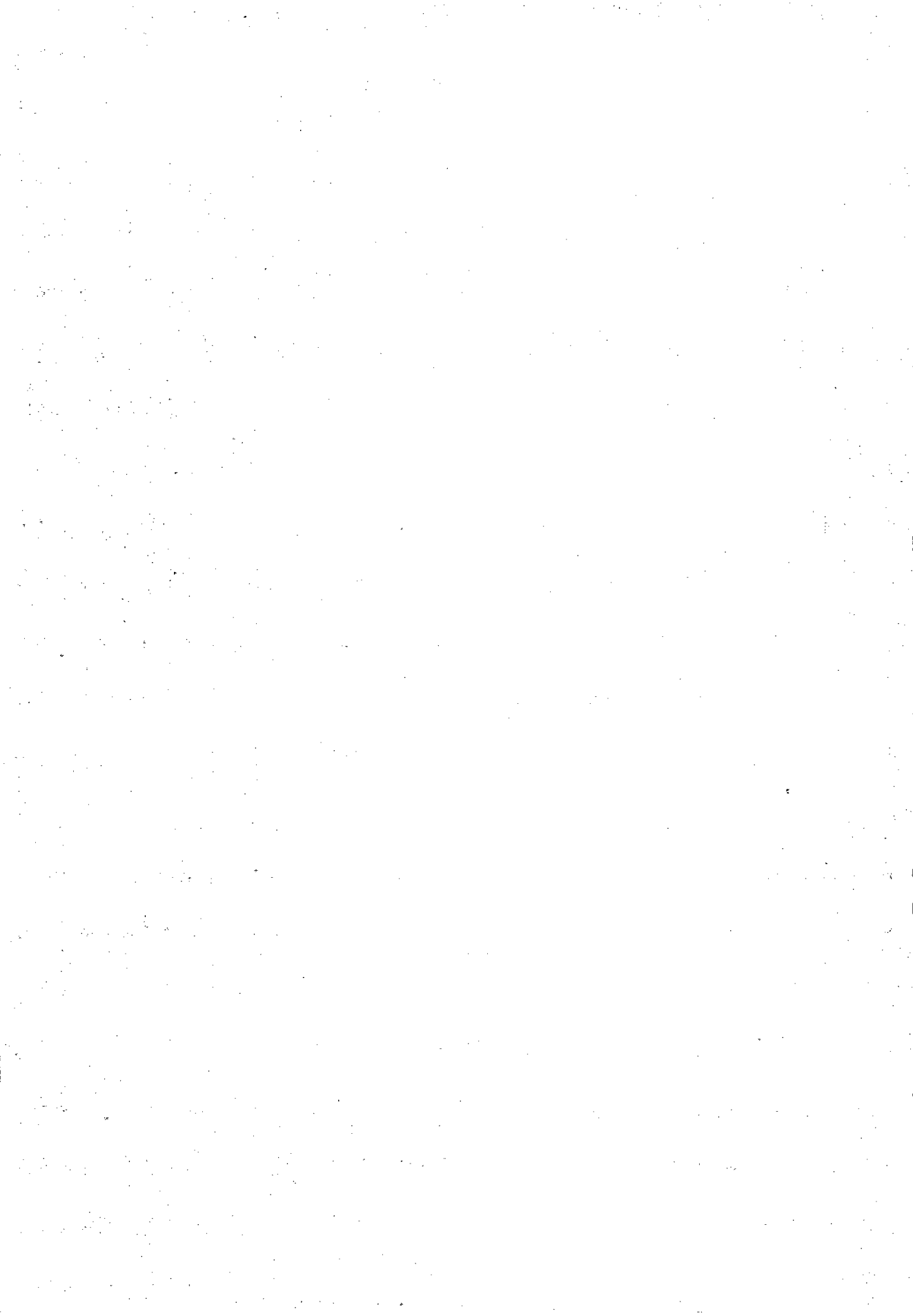
مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية.
تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (٩).
جدول (٩) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية

الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	الرقم
٩	مرتفعة	٠,٩٢٤٩٨	٣,٦٨٤٨	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لخبراتهم.	٣٦
١	مرتفعة	٠,٦٦٦٨٦	٤,٤٢٣٩	يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة.	٣٧
٢	مرتفعة	٠,٧٥٩٠٨	٤,١٣٠٤	لا يقوم أعضاء مجلس الإدارة بشغل مناصب تنفيذية في الشركة.	٣٨
٤	مرتفعة	٠,٧٩١٣٦	٣,٩٨٩١	يلتزم مجلس الإدارة بسياسة الإفصاح والشفافية.	٣٩
٣	مرتفعة	٠,٧٩٦١٨	٤,١١٩٦	يوجد في الشركة سياسة تفويض واضحة تلتزم بها المستويات الإدارية.	٤٠
٨	مرتفعة	٠,٨١٣٣٩	٣,٧٢٨٣	يتم تقييم ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في الشركة من حيث تطبيقها للاستراتيجيات والخطط والإجراءات.	٤١
٧	مرتفعة	٠,٧٦٤٧٣	٣,٨٢٦١	عدد اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة مناسب لحاجات الشركة وظروفها.	٤٢
٦	مرتفعة	٠,٨٠٦٣١	٣,٨٥٨٧	يتم تحديد مهام اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وفترة تشكيلها.	٤٣
٥	مرتفعة	٠,٨٢٨٥٣	٣,٩٢٣٩	يتوفر في أعضاء لجنة التدقيق المؤهلات العلمية المناسبة (مؤهل علمي في المحاسبة أو المالية، شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية).	٤٤
	مرتفعة	٠,٦٣٤٧	٣,٩٦٥	المؤشر الكلي	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٣,٩٦٥) حيث حملت الفقرة (٣٧) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة " بمتوسط حسابي (٤,٤٢٣٩) وانحراف معياري (٠,٦٦٦٨٦) بينما حملت الفقرة (٣٦) اقل درجة مرتفعة من الأهمية والتي تنص " يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم" بمتوسط حسابي (٣,٦٨٤٨) وانحراف معياري (٠,٩٢٤٩٨).

- مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح.

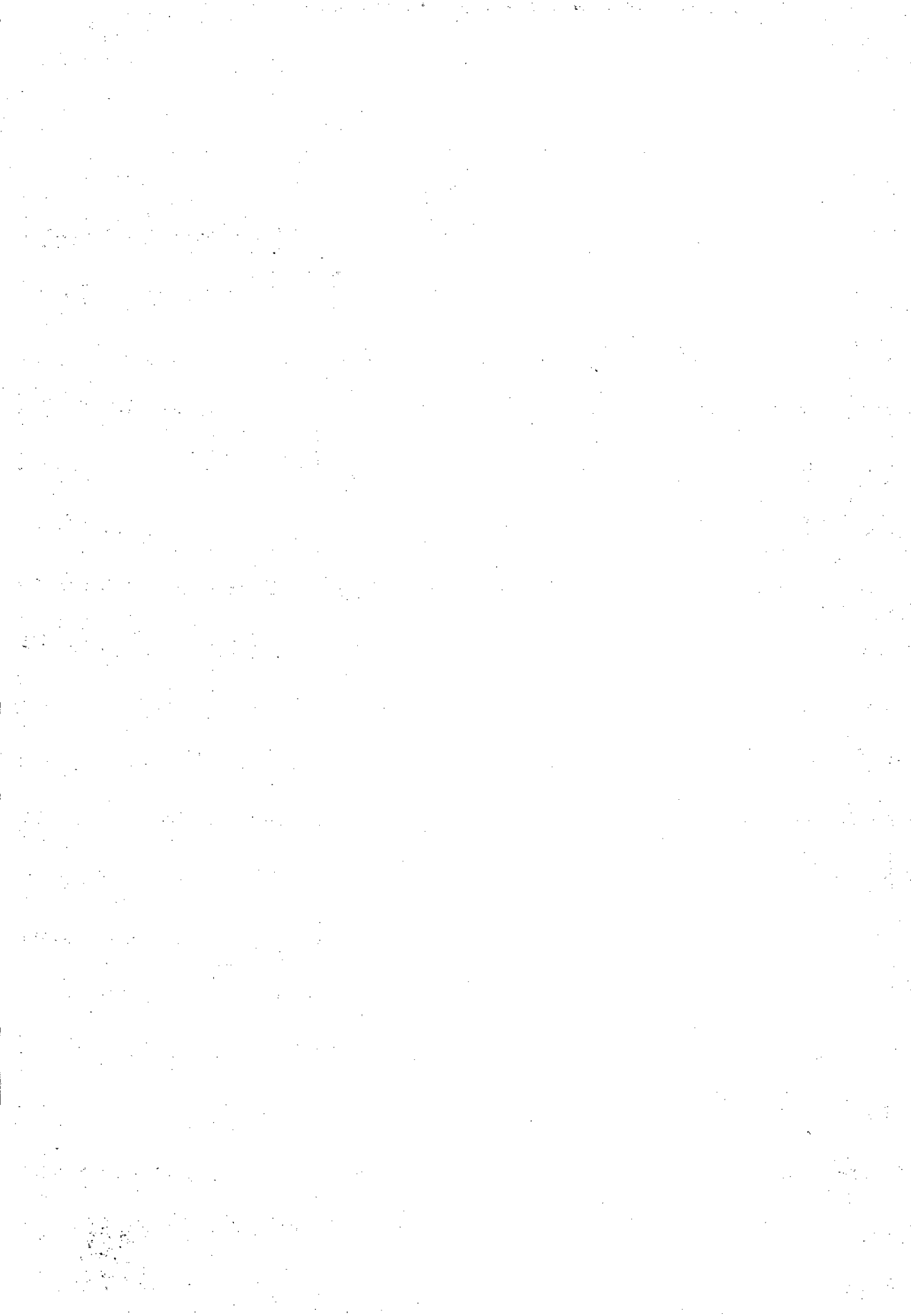
تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (١٠).



جدول (١٠) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح

الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	الرقم
١	مرتفعة	٠,٧٥٠٢٢	٤,١٧٣٩	تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم.	٤٥
٣	مرتفعة	٠,٧٨٤١٦	٣,٩٧٨٣	توجد تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون.	٤٦
٤	مرتفعة	٠,٧٨٤١٦	٣,٩٧٨٣	يتم إشراك جميع العاملين في آليات تحسين الأداء.	٤٧
٢	مرتفعة	٠,٨٥٧٤٣	٤,٠٣٢٦	يوجد سياسات تعويض لأصحاب المصالح في حالة وجود ضرر.	٤٨
٦	مرتفعة	٠,٦٧٢٥٦	٣,٨٥٨٧	يوجد قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.	٤٩
٥	مرتفعة	٠,٧٠٢٤٥	٣,٩٦٧٤	يوجد في الشركة سياسات إدارة المخاطر في حال حصولها.	٥٠
	مرتفعة	٠,٥٨٢٢٨	٣,٩٩٨	المؤشر الكلي	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٣,٩٩٨) حيث حملت الفقرة (٤٥) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم " بمتوسط حسابي (٤,١٧٣٩)



ويانحرف معياري (٠,٧٥٠٢٢) بينما حملت الفقرة (٤٩) اقل درجة مرتفعة من الأهمية والتي تنص " يوجد قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة " بمتوسط حسابي (٣,٨٥٨٧) وانحرف معياري (٠,٦٧٢٥٦).

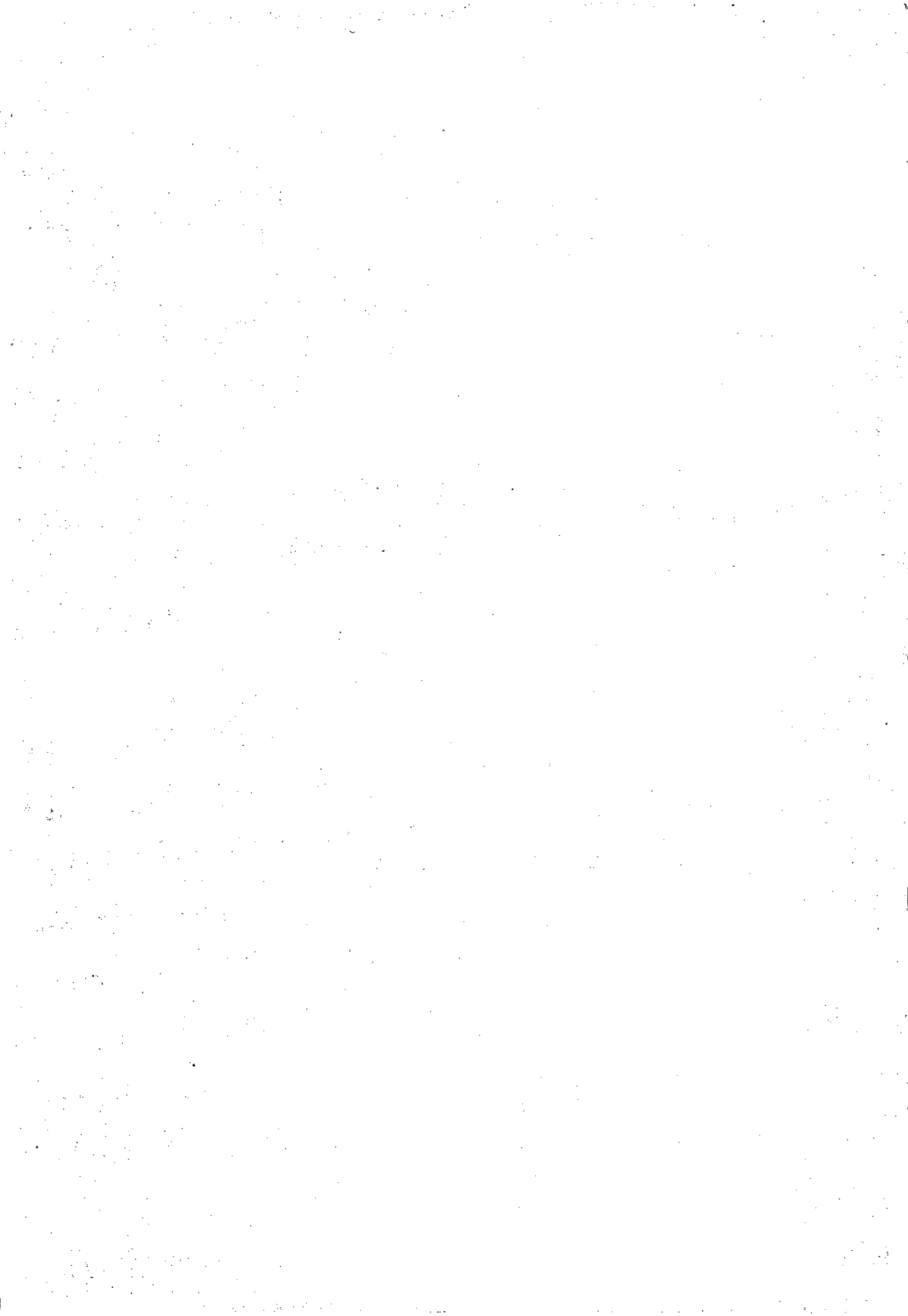
- مبدأ الإفصاح والشفافية.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحرف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (١١).

جدول (١١)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ الإفصاح والشفافية

الترتيب	درجة الأهمية	الانحرف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	الرقم
٩	مرتفعة	٠,٧٢٣٣١	٣,٩٣٤٨	توفر الشركة معلومات الإفصاح المالي للمساهمين والمستثمرين.	٥١
٧	مرتفعة	٠,٧٧٦٧٤	٣,٩٦٧٤	يتضمن التقرير السنوي للشركة الإفصاح عن عدد الاجتماعات حسب نوعها.	٥٢
٣	مرتفعة	٠,٥٩٧٠١	٤,١٣٠٤	يتم الإفصاح عن جميع قرارات مجلس الإدارة.	٥٣
٦	مرتفعة	٠,٦٩٥٠١	٣,٩٧٨٣	تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	٥٤
٨	مرتفعة	٠,٨٥٧٤٣	٣,٩٦٧٤	تعمل الشركة على استخدام موقعها الالكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير	٥٥



	المعلومات.				
١٠	مرتفعة	٠,٨٩٦١٢	٣,٧٩٣٥	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي والبيئة.	٥٦
٢	مرتفعة	٠,٧٠٥١٦	٤,٢٥٠٠	تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة.	٥٧
١	مرتفعة	٠,٧٢٧٨٣	٤,٢٧١٧	يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإيجابية بشكل طوعي.	٥٨
٤	مرتفعة	٠,٦٩٢٨٦	٤,١١٩٦	يتم الإفصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الإدارة.	٥٩
٥	مرتفعة	٠,٨١٨٠٨	٤,٠٣٢٦	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	٦٠
	مرتفعة	٠,٥٦٤٩	٤,٠٤٤	المؤشر الكلي	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات اعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٤,٠٤٤) حيث حملت الفقرة (٥٨) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإيجابية بشكل طوعي" بمتوسط حسابي (٤,٢٧١٧) وبانحراف معياري (٠,٧٢٧٨٣) بينما حملت الفقرة (٥٦) اقل درجة مرتفعة من الأهمية والتي تنص "تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي والبيئة" بمتوسط حسابي (٣,٧٩٣٥) وانحراف معياري (٠,٨٩٦١٢).



- مبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (١٢).

جدول (١٢)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التجارة	الرقم
٦	مرتفعة	٠,٧٣١٧٦	٣,٩٤٥٧	يعمل مجلس الإدارة على ضمان معاملة عادلة ومتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	٦١
٥	مرتفعة	٠,٧٩١٣٦	٤,٠١٠٩	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة.	٦٢
١٢	مرتفعة	٠,٨٨٠٥٢	٣,٦٦٣٠	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري.	٦٣
٨	مرتفعة	٠,٩١١٩٨	٣,٨٨٠٤	لا يتم الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة وبين أي منصب تنفيذي آخر في الشركة.	٦٤
٤	مرتفعة	٠,٧٧٧٣٥	٤,٠١٠٩	يحرص مجلس الإدارة على توفير كافة البيانات والمعلومات لأعضاء مجلس الإدارة اللازمة لقيامهم بمهامهم.	٦٥
١٣	متوسطة	٠,٩٢٥٣٠	٣,٦٠٨٧	يجب موافقة غالبية مجلس الإدارة على الاستعانة بأي	٦٦

	مستشار خارجي.				
٦٧	يتم مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة بشكل دوري.	٣,٧٩٣٥	٠,٨٥٨٥٥	مرتفعة	١٠
٦٨	يتم الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية.	٣,٩٣٤٨	٠,٨٦١٩٥	مرتفعة	٧
٦٩	يتوفر في أعضاء لجنة التدقيق الخبرات المناسبة في مجال المحاسبة أو المالية.	٣,٨٥٨٧	٠,٨٨٤٣١	مرتفعة	٩
٧٠	يتوفر للجنة التدقيق الصلاحيات المطلقة للوصول إلى أي معلومات أو بيانات عن الشركة.	٤,١٥٢٢	٠,٧٠٩٩٧	مرتفعة	٢
٧١	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها.	٤,٢٠٦٥	٠,٧٧٧٩٧	مرتفعة	١
٧٢	يوجد لمجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	٤,٠٦٥٢	٠,٨٤٩١٠	مرتفعة	٣
٧٣	يشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح.	٣,٧١٧٤	٠,٨٢٩٧٥	مرتفعة	١١
٧٤	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام.	٣,٥٩٧٨	٠,٩٠٢٥٠	متوسطة	١٤
	المؤشر الكلي	٣,٨٨٩	٠,٦٢٢٦	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٣,٨٨٩) حيث حملت الفقرة (٧١) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " تقوم لجنة التدقيق

بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها" بمتوسط حسابي (٤,٢٠٦٥) وبانحراف معياري (٠,٧٧٧٩٧) بينما حملت الفقرة (٧٤) اقل درجة متوسطة من الأهمية والتي تنص " يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام " بمتوسط حسابي (٣,٥٩٧٨) وانحراف معياري (٠,٩٠٢٥٠).

اختبار الفرضيات.

الفرضية الرئيسية:

جدول (١٣) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

نتيجة الفرضية العلمية	R2	R	درجة الحرية	SIG	F الجدولية	F المحسوبة
رفض	٠,٧٩١	٠,٨٩	٨٥/٦	٠,٠٠	٢,١٥	٥٣,٧١

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة=٥٣,٧١) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .

الفرضية الفرعية الأولى:

جدول (١٤) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

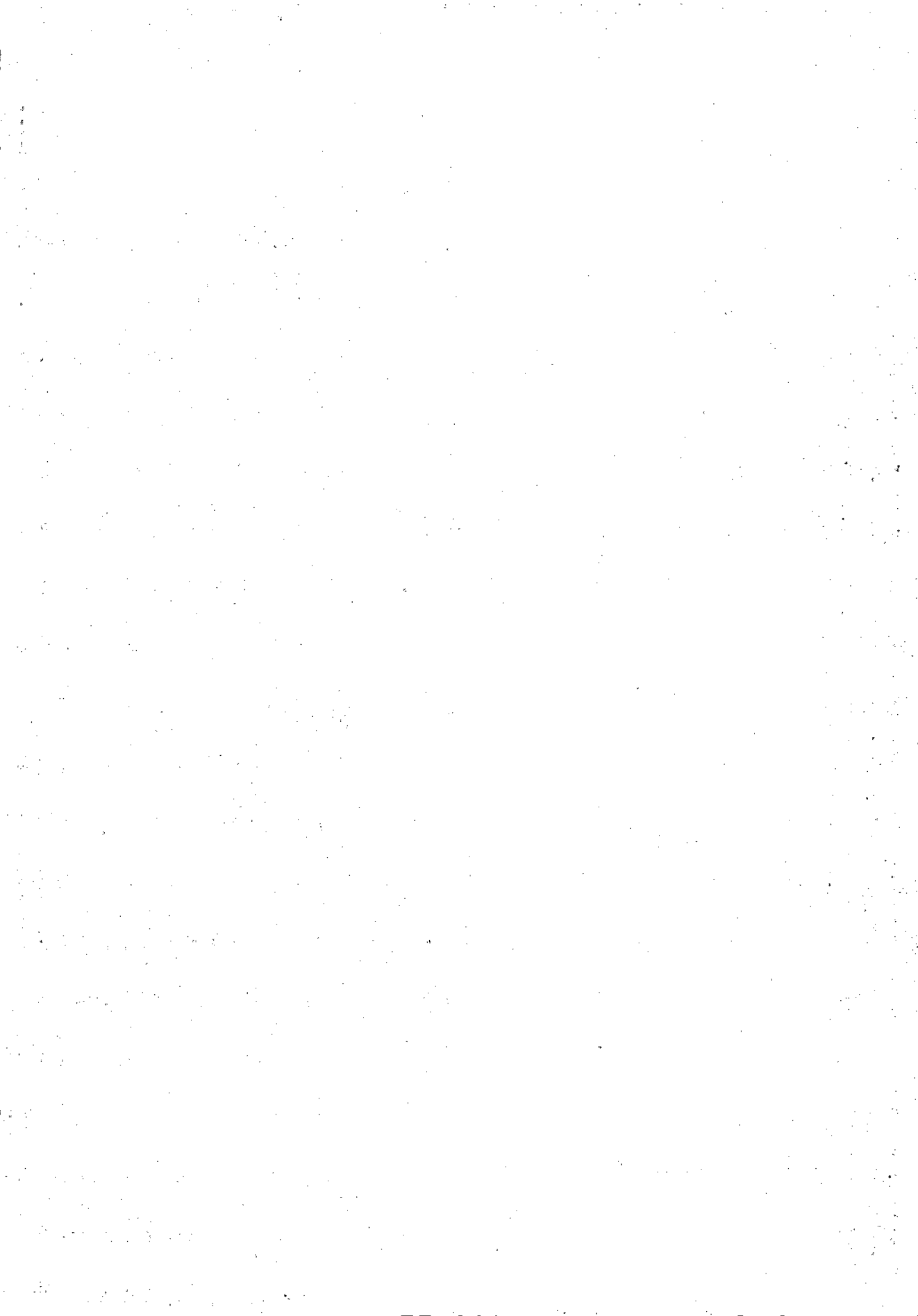
نتيجة الفرضية العدمية	R ²	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	٠,٣٩٧	٠,٦٣	٩٠	٠,٠٠	١,٩٥٦٧	٧,٧٠

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=٧,٧٠) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية:

جدول (١٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	R ²	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	٠,٧٢٣	٠,٨٥	٩٠	٠,٠٠	١,٩٥٦٧	١٥,٣١



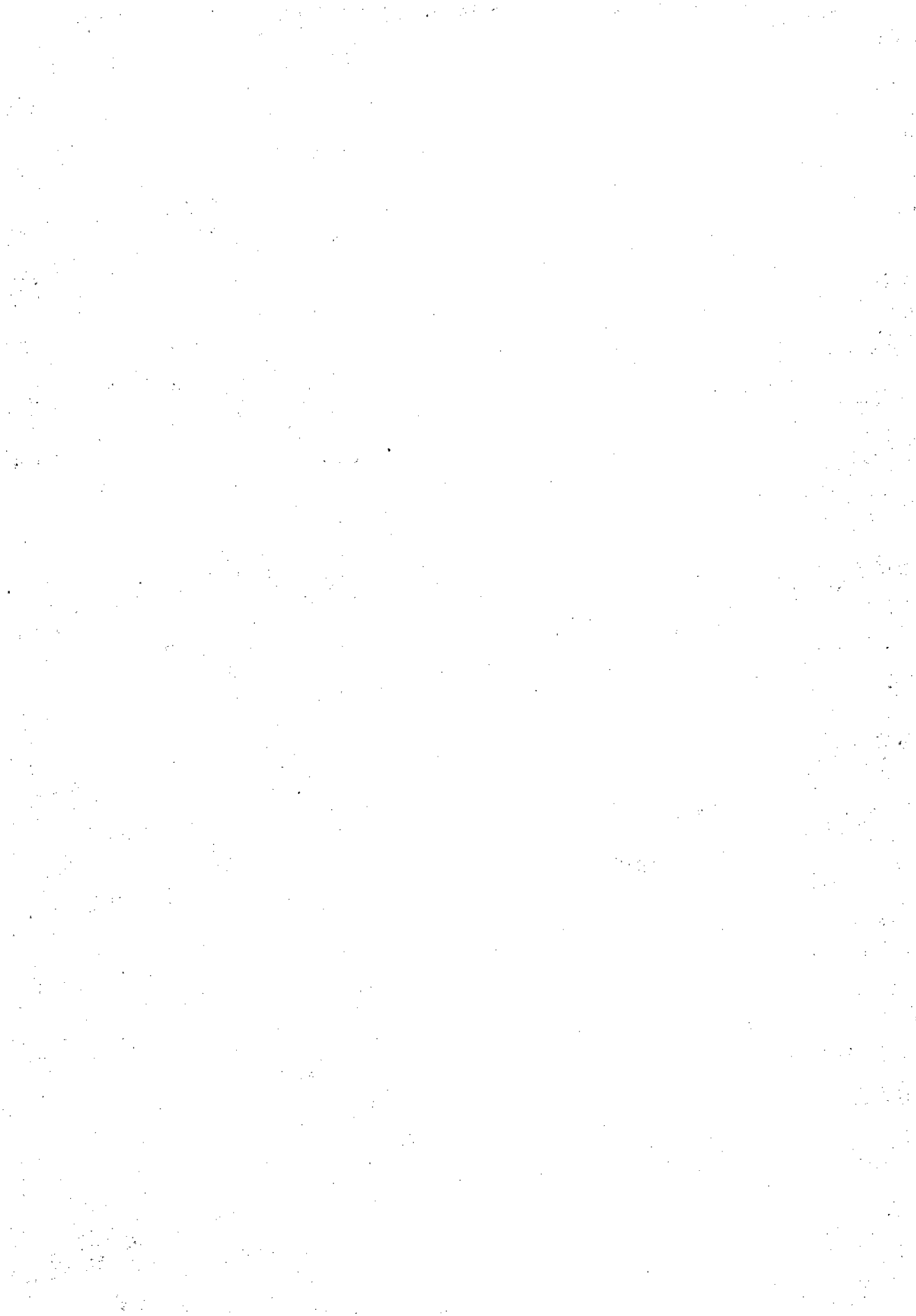
لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=10,31) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول (١٦) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	R ²	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	٠,٥٥٦	٠,٧٤٥	٩٠	٠,٠٠	١,٩٥٦٧	١٠,٦١

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=10,61) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.



الفرضية الفرعية الرابعة:

جدول (١٧) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نتيجة الفرضية العدمية	R ²	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	٠,٥٠٧	٠,٧١٢	٩٠	٠,٠٠	١,٩٥٦٧	٩,٦٢

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=٩,٦٢) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

الفرضية الفرعية الخامسة:

جدول (١٨) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

نتيجة الفرضية العدمية	R ²	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	٠,٤٧٤	٠,٦٨٨	٩٠	٠,٠٠	١,٩٥٦٧	٩,٠٠

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=9,00) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .

الفرضية الفرعية السادسة:

جدول (١٩) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

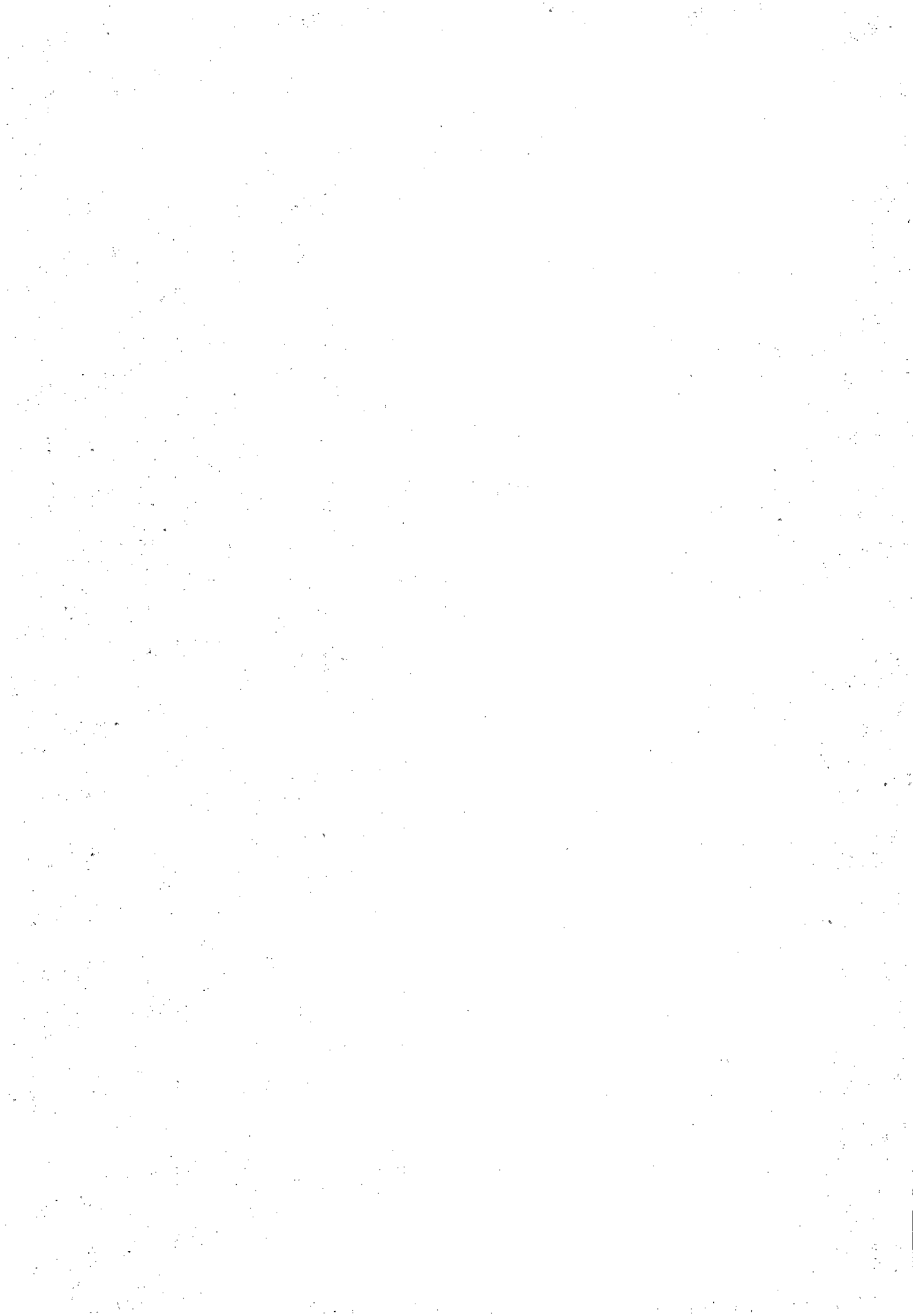
نتيجة الفرضية العدمية	R ²	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	٠,٦٩٦	٠,٨٣٤	٩٠	٠,٠٠	١,٩٥٦٧	١٤,٣٤

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=١٤,٣٤) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.



٥-١ الاستنتاجات

- فى ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ، تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ١- على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ، فإن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق.
 - ٢- توفير بعض القوانين التي تساهم فى حماية المساهمين والمستثمر ين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار فى الشركات المدرجة فى السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية اللازمة لضبط الأنط المالي للسوق بشكل أكثر فاعليه.
 - ٣- وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقى إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبه وثقه المساهم فى السوق المالي، مما ينعكس على قراراته الاستثمارية .
 - ٤- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح فى ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.
 - ٥- عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح فى الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
 - ٦- محدودية دور مجالس الإدارات فى اختيار المدراء التنفيذيين، مما يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات، الأمر الذي يضعف قدرتهم فى المسئلة والمتابعة للمدراء التنفيذيين.



٧- عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط استراتيجيه مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعه أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.

٨- يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأخط لكافه الشركات المدرجة في السوق المالي.

٩- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساو للجميع.

التوصيات

١- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

٢- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.

٣- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين

٤- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.

٥- العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

٦- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

٧- ضرورة قيام بورصة عمان بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، وذلك بالاستعانة بنوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.

٨- ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية العمل علي رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطرة في السوق، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.

قائمة المراجع

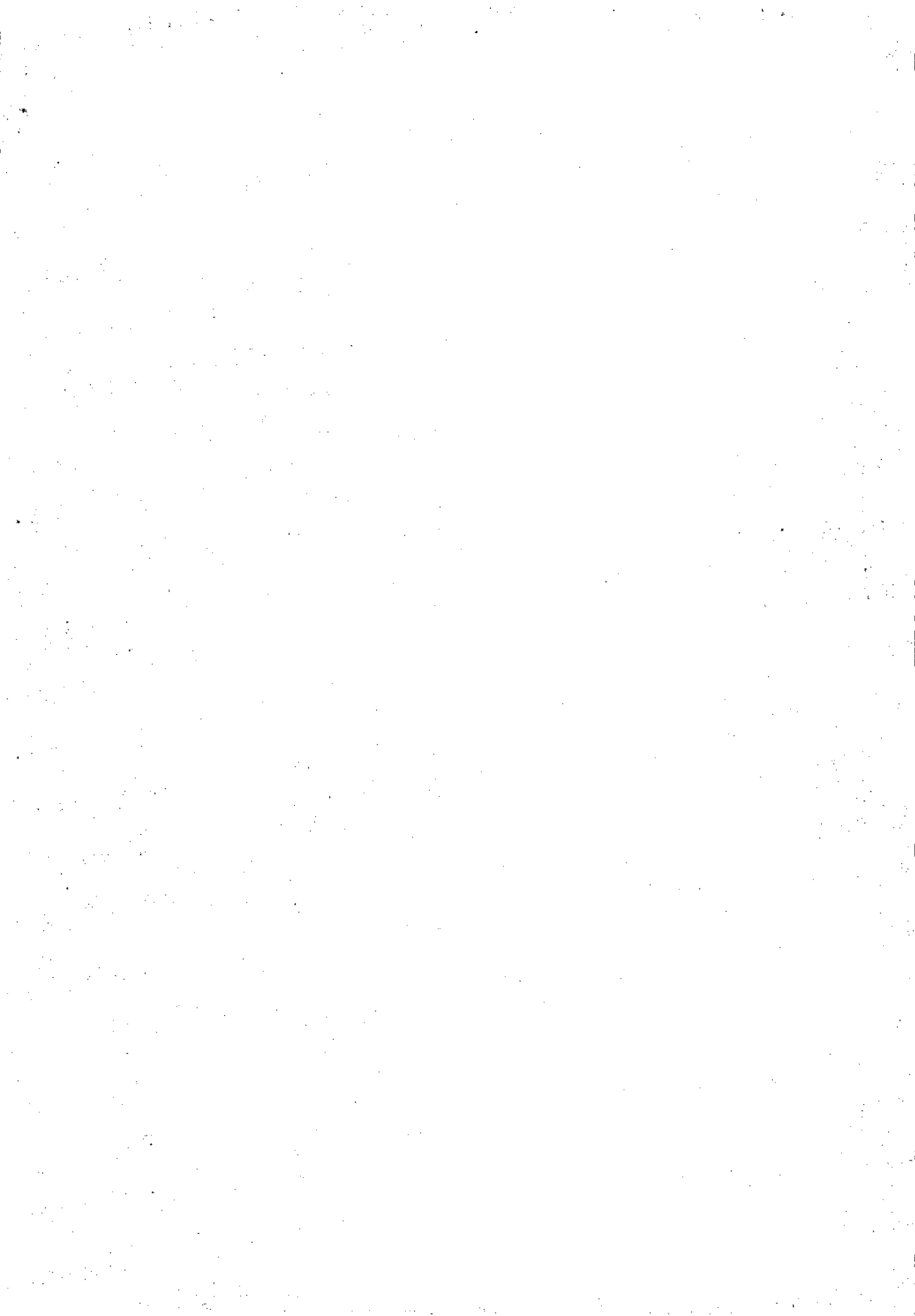
الكتب العربية:

١. الحيايلى، وليد، دراسات فى المشاكل المحاسبية المعاصرة ، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
٢. الشيرازي، عباس مهدي. نظرية المحاسبة ، مطبعة ذات السلاسل . الكويت - ١٩٩١. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة فى المصارف)، الدر الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
٣. القاضي، حسين، المحاسبة الدولية ، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٠.
٤. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون ، نظرية المحاسبة ، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠١.
٥. تشاركهام، جوناثان، إرشادات لأعضا مجالس إدارة البنوك ، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاص، ٢٠٠٣.
٦. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات فى القرن الواحد والعشرون ، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ٢٠٠٣.

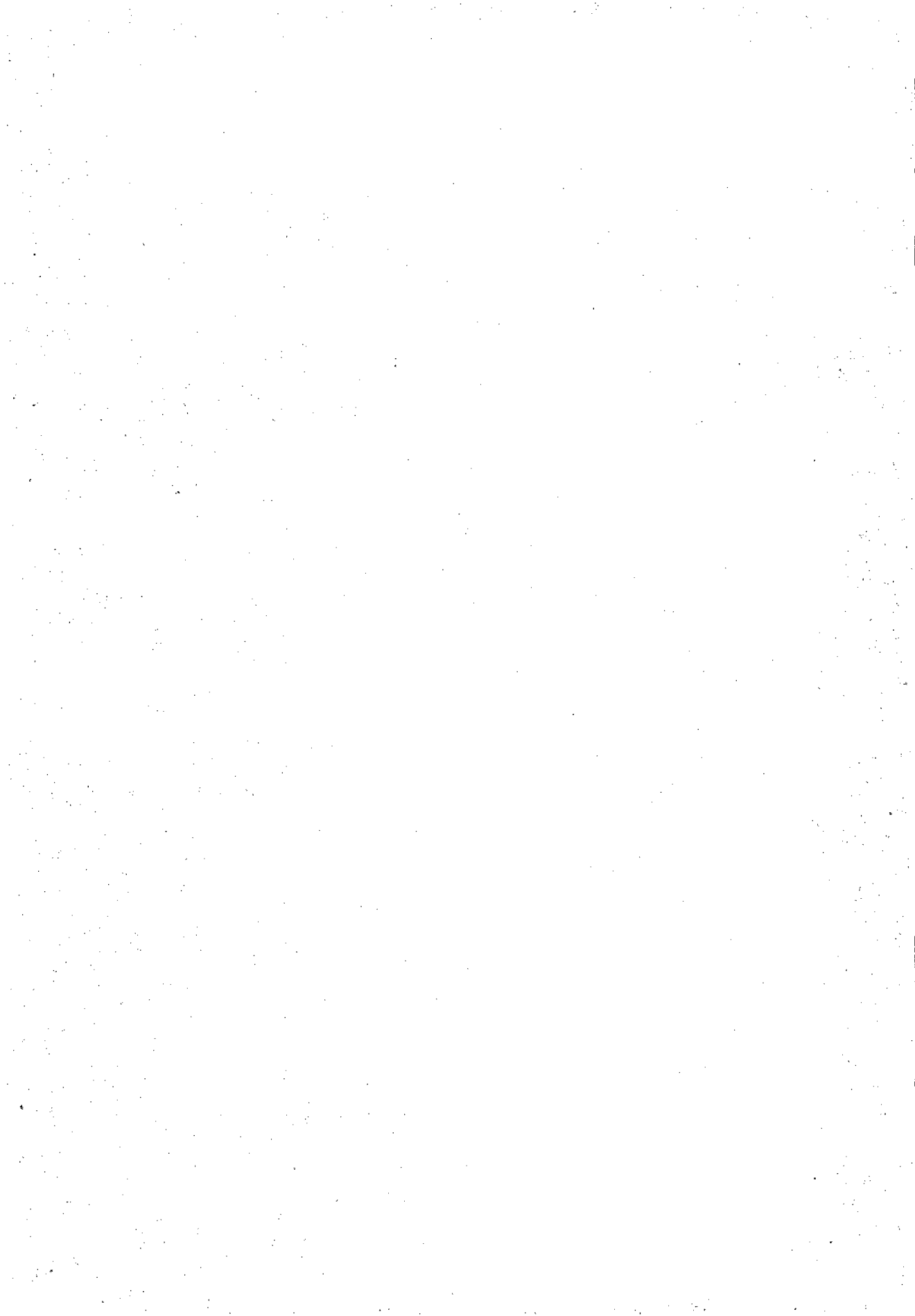


٧. حلوة حنان، محمد رضوان. نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب- ١٩٩٠.
٨. حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٩. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدر الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
١٠. حنان، رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر ، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.
١١. حنان، رضوان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة ، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، ٢٠٠١.
١٢. سليمان، محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الإسكندرية : الدار الجامعية، (٢٠٠٦). ١١٦
١٣. علي، عبد الوهاب وشحاته، شحاتة ، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
١٤. محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد السادس عشر، أكتوبر- ديسمبر، ٢٠٠٣، ص ١١.
١٥. مطر، محمد عطية ؛ الحيدالي، وليد ناجي ؛ الراوي ، حكمت أحمد . نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، دار حنين . مكتبة الفلاح - ١٩٩٥.
١٦. نعيم دهمش ، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة ،الم وتمر العلمي المهني الخامس بعنوان : التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، عمان ، الأردن ، ٢٤ - ٢٠٠٣. ٢٥ أيلول
- * الدراسات والأبحاث:

١. السعدني، مصطفى حسن بسيوني، مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المرا



- جعة و التحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٧.
٢. الفيومي، أحمد ، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة، دراسة تطبيقية على بورصة عمان، دراسات، مجلة العلوم الإدارية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، (٢٠٠٣).
٣. القشي، ظاهر والخطيب، حازم، الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول (٢٠٠٦).
٤. حبوش، محمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات ، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (٢٠٠٧).
٥. خليل، محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، (٢٠٠٣).
٦. عوض، أمال ، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية القاهرة، العدد الثالث، (٢٠٠٣).
٧. فاتح، وبشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أظ الأسواق، منتدى محاسبة دوت نت،(٢٠٠٦).
٨. قباجة،عدنان، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأظ المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٨. ١١٧



المجلات والدوريات:

١. أبو العطا، نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم ، مع إلقاء الضوء على التجربة ٢٠٠٨/٢/٢٥، 2003، www.hawkama.net، المصرية
٢. أبو بكر، محمد، اللجنة الوطنية للحوكمة والمهمة الصعبة ، مقالة، مجلة السوق المالي، العدد الثاني.
٣. أبو دياب، نبيل، آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين ، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله، (٢٠٠٧).
٤. الشعيبي، عزمي، مجلة السوق المالي، العدد ٢٠٠٨، ٥.
٥. الصاوي، عبد الحافظ، سوق الأوراق المالية في فلسطين، ملفات وقضايا، القدس أون لاين.
٦. الصباغ، هاشم، تنظيم السوق المالي يسهم في تدفق الأموال http://syriasteps.com، 2006، باستمرار
٧. العبد، جلال، حوكمة الشركات .. ماذا تعني ؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟، شبكة اقتصاديات، www.4eqt.com، مقالة.
٨. العصا، أحمد، حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية ... ترف أم حاجة ملحة؟، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني.
٩. اليافي، موفق، الحوكمة الجيدة في مهنة المحاسبة ، الاتحاد العربي للمحاسبين القانونيين، بيروت، ٢٠٠٣، .
١٠. أيوب، نظام، مجلة السوق المالي، العدد ٢٠٠٨، ٥.
١١. توفيق، محمد، قرطات من الانترنت في حوكمة الشركات: الأهمية والمبادئ والمصطلحات ، مقالة، موقع حوكمة الشركات.
١٢. سنقرط، مازن، مجلة السوق المالي، العدد ٢٠٠٨، ٥.
١٣. سوليفان، جون، مقابلة، مكتب الصحافة الفلسطيني، العدد ١٤.
١٤. شوقي، ماجد، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة .. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة

١٥. عبادي، سليمان، دور البورصة في الاقتصاد -تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، ٢٠٠٧.
١٦. علاونة، عاطف، مجلة السوق المالي، العدد ٢٠٠٨، ٥، ١١٨.
١٧. علاونة، عاطف، مراجعة لدور وأهمية هيئة سوق رأس المال في الرقابة على السوق المالي، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، ٢٠٠٧.
١٨. عورتاني، هشام، مجلة السوق المالي، العدد ٢٠٠٨، ٥.
١٩. عورتاني، هشام و موسى، نائل، دليل منهجية الإدارة في المنشآت التجارية المعاصرة ، مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، ط٢٠٠٣، ١.
٢٠. فوزي وآخرون، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٣.
٢١. قباجة، وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)، ٢٠٠٨.
٢٢. مكحول، باسم، مجلة السوق المالي، العدد ٢٠٠٨ ، ٥.
٢٣. ميلليستين، ايراء، دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، الاجتماع الآسيوي الثالث للمائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، سنغافورة، ٢٠٠١.

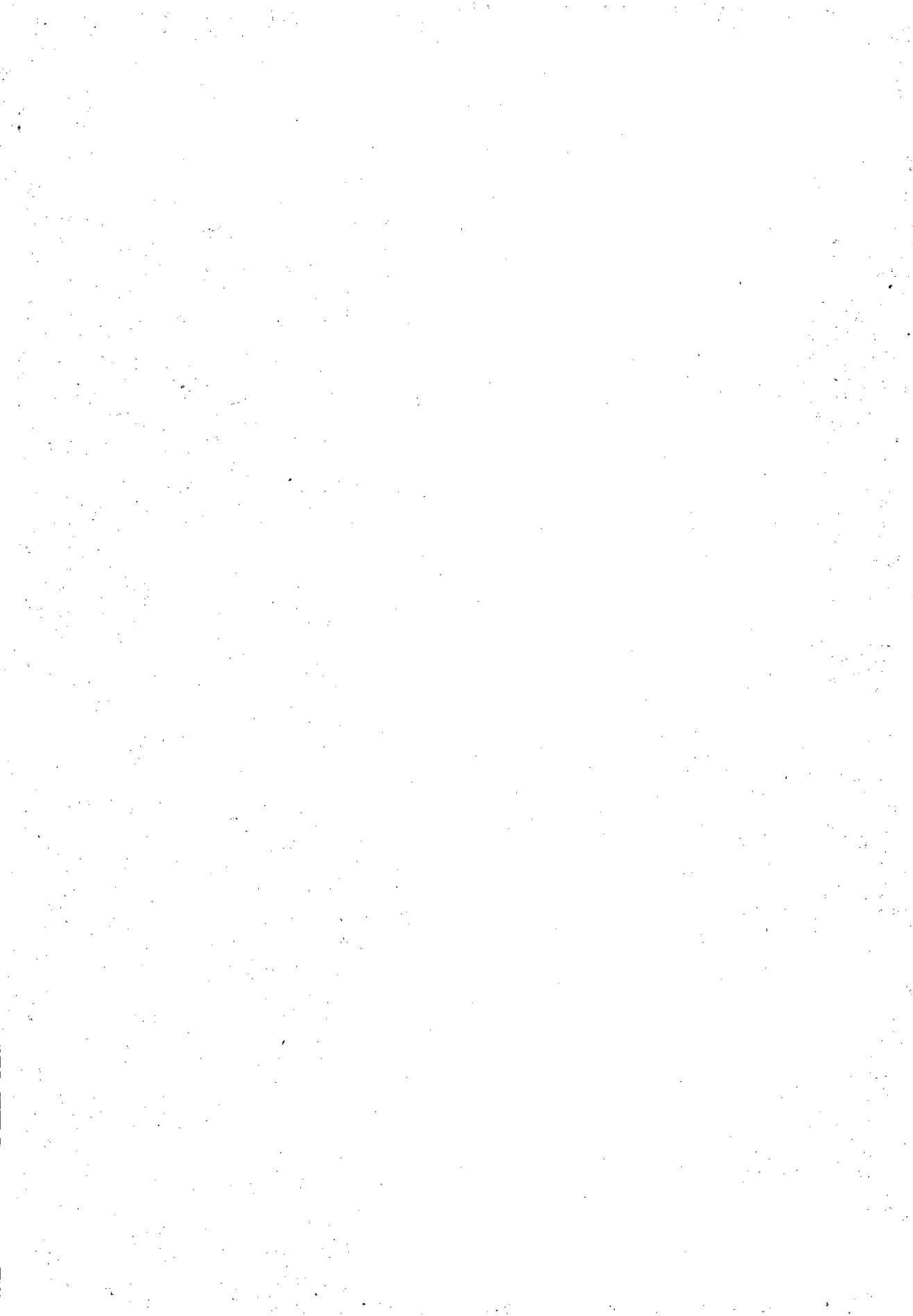


ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Besley, Scott and Brigham, Eugene, Principles of Finance , London, south – western, (2003)
2. Charkham, Jonathan, Keepin better company, Corporate Governance ten years on, second edition, Oxford University Press, (2005)
3. Colley, John, et al, What is Corporate Governance, McGraw-Hill Professional , (٢٠٠٥ ، www.worldcat.org) Cooper, Kerry and Fraser, Donald, The Financial Marketplace, second edition, Addison-Wesley Publishing Co, (1986).
3. Fabozzi Frank & Modigliani Franco, Capital Markets, prentice-Hall Inc, USA, (1992)
4. Huse , Morten, Boards, Governance and Value Creation, Cambridge University Press, (2007), www.cambridge.org
5. OECD, (1999), Principles of Corporate Governance Available : <http://www.oecd.org> .
6. OECD, (2004), Principles of Corporate Governance Available : <http://www.oecd.org> .
7. Ontario Teachers pension (2003), Good Governance is Good Business , Ottawa: OTP .
8. Pilbeam, Keith, Finance and Financial Markets, Macmillan press LTD, England, (1998) .(

Articles :

1. Heikal, Reem, www.investopedia.com . Studies : Corporate Governance and Market Valuation in China , The University of Hong Kong, (2002)
2. (Brown, Lawrence & Caylor, Marcus) Corporate Governance and Firm Performance (2004)
3. (Chtourou, et.al) Corporate Governance and Earnings Management, (2001)



4. Core,et.al.) Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations,(2005) .

5. Gompers,Paul) Corporate Governance and Equity Prices, Quarterly Journal of Economics,118,(2003)